■ دائرة حوار حول ■

الجات وتنمية الصادرات المصرية

أعد وقائع الحوار للنشر

محمود عبدالحى *

مقدمـــة

تطرح قضية تنمية الصادرات المصرية نفسها بقوة على مسار العمل الوطنى فى مصر .فمع استمرار الفجوة الكبيرة فى الميزان التجارى المصرى ، ومع ما أثبتته نماذج النمو الموجه بالصادرات من نجاح فى الدول الصناعية الحديثة ، تتصاعد الآمال فى أن تلعب الصادرات المصرية دورا رئيسيا فى الارتفاع بمعدل النمو وضمان تواصله ، والاتجاه نحو التخلص من الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية ، ومواجهة مشاكل البطالة فى اطار تقدم تكنولوجى يعتمد على العمل كثيف المهارات والمعارف الفنية المتطورة . وعلى الرغم من أن مثل هذه التطلعات ليست وليدة اللحظة ولا حتى السنوات المنصرمة من عقد التسعينات . فالنمو الموجه بالصادرات كان ولايزال أحد البدائل التى تطرحها أدبيات التنمية الاقتصادية منذ مايربو على عقود أربعة من الزمن . إلا أن المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية دفعت قضية تنمية الصادرات المصرية إلى مركز الصدارة فى اهتمامات واضعى السياسات ومتخذى القرارات فى الاقتصاد المصرى منذ بضع سنوات . فمع مطلع التسعينات تبنت الحكومة سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادى تقوم على تحرير التجارة الداخلية والخارجية ، واطلاق قوى السوق فى تخصيص الموارد وتوجيهها ، واعادة هيكلة الاقتصاد المصرى على نحو يمكنه اكتساب مرونة الاستجابة لتغيرات السوق محليا وعالميا ، وعلى نحو يتزايد فيه دور القطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والإنتاج .

* أ.د. محمود عبدالحى مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية . معهد التخطيط القومى.

ليضطلع تدريجيا بمسئولية قيادة التنمية وتواصلها . واذا كانت هذه التحولات الداخلية لها ما يبررها محليا ، فانها جاءت متوافقة مع اتجاهات التغير فى البيئة الاقتصادية العالمية من حيث اندثار نماذج التخطيط المركزى الشامل الآمر ، والعودة الى الاعتماد على قوى السوق وإطلاق المبادرات الفردية فى الإنتاج والاستثمار ، فضلا عن المد المتصاعد فى دعوات وترتيبات تحرير التجارة الدولية على المستويين الإقليمى والعالمى ، وقد جاءت نتائج جولة أوروجواى لتكرس هذا الاتجاه من خلال إدخال المنتجات الزراعية فى ترتيبات الجات لتحرير التجارة الدولية ، ومن خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية لتلعب دور المحكم القائم على شئون تطبيق أحكام اتفاقية الجات على نحو ما انتهت اليه هذه الجولة.

وإذا كنا قد جعلنا "الجات وتنمية الصادرات المصرية" عنوانا لدائرة الحوار هذه فإننا منذ البداية نسترعى الانتباه إلى أن المحور الرئيسى الذى تدور حوله وقائع الحوار هو تنمية الصادرات المصرية ، فذلك هو شاغلنا الأول ، فى حين أن اهتمامنا بالجات لايعدو أن يكون مدخلا لهذه القضية البالغة الأهمية لمستقبل التنمية بكل أبعادها فى مصر . وليس معنى ذلك التقليل من أهمية دراسة ومناقشة اتفاقية الجات وما انتهت اليه من تطورات وترتيبات ، فما ينبغى لسياسات وجهود تنمية الصادرات المصرية أن تتجاهل هذه التطورات والترتيبات ، وانما معناه ببساطة أننا نريد تهيئة أوسع الفرص لتغطية معظم أبعاد قضية تنمية الصادرات المصرية ، وكذلك مختلف وجهات النظر بشأنها ، على أن تكون الجات خلفية يراعيها المشاركون فى اسهاماتهم بالرأى والمعلومة وما يقدمونه من مقترحات.

المشاركون فى دائرة الحوار:

عقدت دائرة الحوار بمقر معهد التخطيط القومى بمدينة نصر/ القاهرة فى السادس عشر من شهر أبريل ١٩٩٦ ، الموافق للثامن والعشرين من شهر ذو القعدة ١٤١٦، وشارك فيها ، بحسب الترتيب الأبجدى ، كل من:

أ.د. أحمد جويلى	وزير التجارة والتموين.
أ.د. أحمد حسن ابراهيم	مستشار بمعهد التخطيط القومى.
أ. السيد حمدى الشملى	مستشار رئيس مصلحة الجمارك.
د. جمال بيومى	مساعد وزير الخارجية.
د. حمدى مسعود عياد	مدير عام التجارة الخارجية وميزان المدفوعات بوزارة التخطيط.
أ. سيد محمد فرج الله	مدير عام - نقطة التجارة الخارجية.
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بمعهد التخطيط القومى.
أ.د. محمد سمير مصطفى	مستشار بمعهد التخطيط القومى.
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى.
أ.د. مصطفى أحمد مصطفى	مستشار بمعهد التخطيط القومى.

وقائع دائرة الحوار

عبدالفتاح ناصف

بالنيابة عن أعضاء هيئة تحرير المجلة ، وبالأصالة عن نفسى ، أرحب بحضراتكم جميعا متمنيا أن نخرج من هذا الحوار بخلاصة علمكم وخبراتكم حول القضية المطروحة للنقاش . وأود أن أوضح ، فى البداية، أننا حرصنا على أن يشاركنا ممثلون عن القطاع الخاص فى هذا الحوار بالاضافة الى السادة الموجودين ولكن تصادف أن اليوم تعقد ثلاث ندوات: هذه الندوة ، وندوة لرجال الأعمال يحضرها الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء ، وندوة ثالثة تعقدها نقطة التجارة الخارجية . ويبدو أن بعض من دعوناهم من القطاع الخاص فضلوا المشاركة فى ندوة رجال الأعمال لرؤية زملائهم ومعرفة كيف نجحوا فى الخارج ، كما أن البعض الآخر اعتذر لسفره الى الخارج . على أية حال قد نستطيع التصرف فى ندوة مكملة ، أو بطريق آخر ، لأنه يهمنا فى التصدير بالذات أن نسمع وجهة نظر القطاع الخاص لأن هذا فى مصلحة مصر ، وأنا شخصيا أعتبر أن مرحلة الانطلاق لابد وأن تبدأ بتنمية الصادرات لأن أهميتها تتزايد ، وآن الأوان أن تسمع آراء كافة الأطراف التى تنشغل بهذه القضية .

إن من مصلحة القارىء أن يعرف ما يقوله المسئول ، وما يقوله الأكاديمى، وما يقوله رجل

القطاع الخاص حين تظهر بعض المشاكل سواء داخلية أم خارجية . ماهو دور رجل السياسة فى مواجهة المشاكل الخارجية؟ ويشرفنا أن يشارك السفير الدكتور جمال بيومى ليتكلم عن السياسة والشراكة التى كثر الحديث عنها : الشراكة المصرية الأمريكية، والشراكة المصرية الأوروبية ، والشراكة المصرية الآسيوية التى بدأوا يتحدثون عنها حين بدأ وزير الخارجية زيارة بعض الدول الآسيوية. وكان تعقيب الزميل الأستاذ الدكتور على الدين هلال فى التلفزيون أننا كان لابد أن نبدأ مع الدول الآسيوية لأنها قد تصبح هى دول القرن الواحد والعشرين، وكان يعقب على زيارة وزير الخاجية لعدد من الدول الآسيوية وكيف تتضارب توجهات هذه الزيارة أو تتناغم مع اتفاقيات الشراكة المصرية الأمريكية والمصرية الأوروبية ، فأمريكا وأوروبا دول صديقة ولكن فى المصلحة لا أحد يرحم أحد.

الحقيقة القضية متشعبة داخليا وخارجيا ومترابطة ، ونأمل أن نسمع الآراء المختلفة، فالقارىء يريد التعرف على احساس كل من المسئول ، والأكاديمى، ورجل السياسة ، والقطاع الخاص الذى لم يحضر منهم أحد رغم أننا تلقينا وعدا بحضور الأستاذ محمد فريد خميس أو من يرشحة بدلا منه ، ورغم أننا دعونا عددا آخر من المهتمين بالتصدير فى القطاع الخاص . وقد يتاح لنا استكمال وجهات نظر القطاع الخاص بأحد الطرق التى ذكرتها . ويبقى للجميع الحق فى الاطلاع على الآراء التى تطرح فى هذا الحوار والتعقيب عليها .

أحمد جويلى

اذا كان هناك فرصة ، وسمحت ظروف ومسئوليات العمل ، للمساعدة من جانبنا يمكن أن ندعو عددا من شعبة المصدرين بالذات ليستكمل الحوار بوجهات نظرهم .

عبدالفتاح ناصف

يمكن أن نعمل معهم حوارا تكميليا، أو أن نسمع آرائهم ، واذا أراد أحد أن يطلع على هذه الآراء ويعقب عليها فهذه مهمة المحرر . ونحن لدينا أسلوبان فى المناقشة أو الحوار : الذى يطلب الكلمة يغطى ما شاء من موضوعات الحوار، أو نمضى فى الحوار من موضوع إلى موضوع ، وأحيانا ندمج الأسلوبين معا بحيث يغطى المتحدث فى كلامه ما يشاء من موضوعات الحوار ، ثم يقوم المحرر بتقسيم حديثه تبعا للمنهج الذى يتبعه فى عرض وقائع الحوار، وهذا ما حدث فى دائرة الحوار

الأخيرة.ولكى نبدأ أطلب من الدكتور محمود أن يعرض باختصار لأهم المحاور الموجودة فى الورقة ثم تبدأ عملية الحوار.

محمود عبدالحى

بسم الله الرحمن الرحيم . بعد ترحيب أستاذنا الدكتور عبدالفتاح ناصف ، وترحيبى أنا شخصيا ، بسعادة الوزير الدكتور أحمد جويلى ، والصحبة الطيبة التى شرفتنا بالحضور إلى دائرة الحوار هذه ، نبدأ بتلخيص للمحاور الرئيسية للحوار الذى يدور حول الجات وتنمية الصادرات المصرية. وكما تفضل أستاذنا الدكتور أحمد جويلى فى ملاحظته الثاقبة - التى أبداها قبل أن نبدأ الحوار - فإن اهتمامنا بالجات يأتى فى اطار التقديم للموضوع فى حين ينصرف تركيزنا الى قضية تنمية الصادرات المصرية والإلمام بكافة الأبعاد الخاصة بالصادرات سواء كانت أبعادا داخلية أم خارجية.

حاولنا - والأمر مفتوح للمناقشة - أن نضع خطوطا عامة للحوار فى هذه الندوة بحيث تدور حول أربعة محاور أساسية :

- المحور الأول له صفة تمهيدية ، ويدور حول الإطار العام لاتفاقيات الجات والالتزامات التى تفرضها ، والتيسيرات التى تقدمها ، لكل من الدول النامية والدول المتقدمة .

- المحور الثانى يتعلق بالبيئة الدولية ، ونقصد بهذه البيئة المتغيرات الاقتصادية من ناحية ، والمتغيرات السياسية والتنظيمية من ناحية أخرى ، وتأثير هذه المتغيرات مجتمعة على دوائر الحركة أمام الصادرات المصرية . والحقيقة أن هذا يعتبر أول المحاور الأساسية لدائرة الحوار التى نجتمع الآن من أجلها ، وهناك ملاحظة هامة تتمثل فى أننا عندما نتكلم عن المتغيرات الاقتصادية ، وما يلحق بها من عوامل تكنولوجية ومواصفات قياسية ، كثيرا ما ننسى المتغيرات السياسية الدولية أو حتى التوجهات السياسية للأطراف التى نتعامل معها سواء كانت هذه الأطراف أفرادا أم مؤسسات أم دولا. ويبدو لى أن كثيرا من المشاكل التى تواجه المصدرين المصريين فى الخارج لها أبعاد سياسية خفية فى الغالب ، فمعظم ما نطلق عليه صادراتنا غير التقليدية التى حدثت فيها طفرات ملموسة فى البضع سنوات الأخيرة تتم من خلال الوكلاء الأجانب ، وهذا بعد خطير أرجو أن يأخذ اهتماما كبيرا فى مناقشاتنا وفى القرارات التى تتخذها الحكومة لتشجيع وتنمية الصادرات المصرية ، لأن

التصدير من خلال الوكيل الأجنبى على قدر ما يعطى من تسهيلات فى البداية لاختراق بعض الأسواق إلا أنه يضع المصدر المصرى- بل ومقدرات الاقتصاد المصرى- تحت رحمة وكلاء لاتدرى كيف ستكون توجهاتهم المستقبلية خاصة وأن هناك سوابق تشير الى تأثر هذه التوجهات بالتفاعلات السياسية الجارية - سلبا وايجابا - فى منطقة الشرق الأوسط . وفيما يتعلق بدوائر الحركة أمام الصادرات المصرية ، يلاحظ أن الحديث عن الصادرات المصرية وتنميتها يعكس تركيزا على التصدير إلى الدول المتقدمة ، خاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. حقيقة أن النسبة الغالبة من معاملاتنا تصديرا واستيرادا مع هذه الدول ، لكن اذا كنا نتحدث عن تنمية الصادرات المصرية أعتقد أن دوائر الحركة أمام الصادرات المصرية يجب أن تتسع لتشمل الأسواق العربية والأسواق الأفريقية والآسيوية فضلا عن أسواق دول متقدمة أخرى مثل اليابان وكندا والاتحاد الروسى ، طبعا هناك تحفظات ومحاذير كثيرة على هذا التوسع ولكنها ليست بدون حلول ، وأعتقد أنها يجب أن تكون مجالا للنقاش فى هذه الندوة .

- المحور الثالث يركز على الصادرات المصرية ووضعها بين الأمس واليوم وآفاق المستقبل أمامها . فإلى وقت قريب - ربما لا يتجاوز عقدا من الزمن- كانت صارداتنا الرئيسية تتمثل فى مواد أولية تقليدية مثل البترول ، والقطن الخام ، وبعض المنتجات الزراعية، ولكن منذ نهاية الثمانينات بدأت سلع توصف بأنها غير تقليدية - على الأقل من منظور تطور الصادرات المصرية فُى السبعينات وما قبلها - تحتل مكانا متزايد الأهمية فى تركيب الصادرات المصرية . وقد حدث تطور ملموس فى هذا الاتجاه خاصة مع الدور المتزايد للقطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والانتاج، وكذلك مع تدعيم خطى الاصلاح والتحرر الاقتصادى بتبنى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مستهل التسعينات، وقد حدثت طفرة فى بعض الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة الى أسواق بعض الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التى جأرت بالشكوى من تجاوز مصر لحصتها من هذه الصادرات فى السوق الأمريكية ، وربما كان ذلك مصدرا لاحساس بالزهو لدى الكثيرين منا لأننا استطعنا ، فى هذا المجال على الأقل ، أن نحاكى اليابان فى استثارة القلق الأمريكى من حرية التجارة وقدرتنا على المنافسة . وعلى الرغم من هذه البدايات المشجعة الا أن الملاحظ أنها تفتقد مقومات الاستمرار والمتابعة فمقومات نجاح التصدير فى قيادة النمو لا تعتمد على طفرات يعوزها الاستمرار والتحول الى منهج عمل يومى معتاد ويضع أمامه

أهدافا محددة لتحقيق نمو كمى ونوعى متواصل فى الصادرات المصرية ، فهل لدينا مثل هذا المنهج ؟ وما هى آفاق المستقبل المفتوحة أمامنا ؟ وما هى استعداداتنا لتنمية هذه الآفاق والاستفادة منها ؟ هذه مسائل أو قضايا مصيرية فيما يتعلق بالدور القائد الذى يرجى لقطاع التصدير أن يلعبه فى التنمية الشاملة بمصر . ويرتبط بذلك ضرورة حسم العلاقة بين دور كل من القطاعين العام والخاص فى تنمية الصادرات المصرية فى ضوء عملية التحرر الاقتصادى وإعادة الفاعلية لآليات السوق فى توجيه الموارد واتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج والتسويق ، وهنا نشير الى الحاجة الملحة لاعادة النظر فى نظم واجراءات التصدير بما يتلائم مع اقتصاد السوق وبما يعطى المنتج والمصدر المصرى المرونة والسرعة الكافية للتكيف مع مؤشرات السوق العالمية وزيادة قدرته التنافسية .

وهناك مفاهيم جديدة تظهر ، كمفهوم المزايا التنافسية باعتباره أساسا يكثر الحديث عنه عند تناول قضايا تنمية الصادرات ، فما علاقة هذا المفهوم بمفهوم المزايا النسبية ؟ اننا فى حاجة الى توضيح مثل هذه العلاقة - وغيرها - بين المفاهيم الجديدة والقديمة حتى يتوفر عنصر الاستمرارية فى التفكير والتخطيط ووضع السياسات . لأننى شخصيا لى رأى مبدئى يتمثل فى أن تداول كثير من المفاهيم المستحدثة دون توضيح العلاقة - وكيفية الانتقال - بينها وبين المفاهيم المستقرة فى الدراسات والأدبيات الأكاديمية والتى تبنى عليها الخطط والسياسات يؤدى الى تشتيت الرؤية ولا يساعد على التركيز وإدراك الأبعاد الحقيقية للقضايا التى نواجهها .

- المحور الرابع والأخير هو محاولة تحديد معالم استراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية. وتلك المحاولة جديرة بالاعتبار ولها أهمية بالغة لأننى أعتقد أن مثل هذه الاستراتيجية يجب أن تنبع من رؤية مصرية تشترك فيها كل الأطراف المعنية بهذه القضية من مفكرين وعلميين وأجهزة حكومية ومصدرى القطاعين الخاص والعام ، وهذه الرؤية وان تسلحت بعلم وخبرة واستشارات وتجارب الآخرين إلا أنها ينبغى أن ترتبط بالواقع المصرى ودوائر الحركة المفتوحة والمحتملة أمام الصادرات المصرية ، كما ينبغى أن ترتبط بكافة أبعاد قضية التنمية الشاملة فى مصر وموقعها المرتجى على خريطة القوى الاقليمية والعالمية وليس بمجرد زيادة الصادرات كما ونوعا وقيمة. وربما كان غياب هذه الرؤية المصرية - أو تغييبها- هو أهم ما يؤخذ على تلك الدراسة التى طرحت منذ بضعة شهور حول ما أطلق عليه معالم ,أو التوجه نحو ,استراتيجية مصرية للتصدير .

الحقيقة قضية استراتيجية التصدير قضية بالغة الأهمية لأن لها أبعادا اقتصادية واجتماعية

وسياسية بالغة الخطورة ، خاصة ونحن مقبلون على إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة التى نعيش فيها فى ظل مشروعات مقترحة لتكتل اقليمى تتنازعة الشرق أوسطية ، والمتوسطية ، وربما توجهات عربية لو أفلح العرب فى النظر الى المستقبل برؤية استراتيجية ثاقبة تتجاوز الخلافات الآنية والمكاسب الذاتية السريعة والتى لايتجاوز مداها الزمنى عمر الزهور فى تاريخ الأمم. كل هذه القضايا لها بعد خطير ، أو لها ارتباط قوى جدا بالمعالم التى يمكن تحديدها لاستراتيجية التصدير المصرية . ولا ننسى أيضا البعد الداخلى من حيث الانتاج والتقدم العلمى والتكنولوجى والحفاظ على التوازن الاجتماعى داخل المجتمع المصرى ، فمن القضايا التى تستحق البحث قضية الاعفاءات والمزايا والحوافز التصديرية ، كيف يمكن ربطها بتحقيق التقدم والتنمية فى كافة أبعادها ، أو بتعبير أوسع وأشمل بتحقيق التنمية البشرية .

هذه هى أهم القضايا ، وأتمنى ، بمشيئة الله ، أن يكون الحوار مثمرا ومفيدا لنا وللوطن كله، وشكرا .

عبدالفتاح ناصف

الحقيقة المحاور التى تم طرحها هى للاسترشاد بها ، وكما تعودنا فان المجال مفتوح لاثارة أى نقاط أو محاور أخرى فى موضوع الحوار .ولنبدأ الحوار الآن.

أحمد جويلى

بسم الله الرحمن الرحيم ... سعدت كثيرا أن يتبنى المعهد، والمجلة بالذات، هذه القضية ، لأننى مؤمن بأن المعالجة العلمية لأى قضية تكون مهمة جدا لترشيد الحركة فى أى مجال من المجالات.ولى بعض الملاحظات المبدئية فى موضوع التصدير تكونت قبل أن أكون مسئولا عن قطاع التجارة الخارجية ، ويمكن القول أن الخبرة العملية لها انعكاسات على الموضوعات التى سأتناولها فى هذه الندوة .

سوف أتحدث عن تجربة عملية نستخلص منها الدروس : عندما كنت محافظا للإسماعيلية وجدت أن التركيب المحصولى للمحافظة يتركز فى الخضر بصفة أساسية بالإضافة إلى بعض الفاكهة خاصة المانجو التى توجد أصلا فى محافظة الإسماعيلية . وكان هناك توسع بالغ فى الخضر لأنها تنتج فى أراضى جديدة بالمحافظة وبتكنولوجيا عالية وأصناف جيدة . وكان السؤال لماذا تنتج الخضر

والفاكهة ؟ وأرجع هنا إلى كلام الدكتور محمود أننا لدينا ميزة نسبية فى الخضر والفاكهة، وأن هذا القطاع لو تطور تطورا كبيرا سوف تكون له أهمية كبيرة فى عملية التصدير . وبالتالى قلت نصدر جزء من الخضر والفاكهة ونعمل صناعة تصديرية للخضر والفاكهة ، لكن رجوعا إلى دراسات قديمة كنت قد اشتغلت فيها وجدت أنه لأجل عمل صناعة تصديرية يجب تخطى حاجز المليون طن ، والصناعة التصديرية الموجودة بمصر - فى هذا المجال - مركزة فى جزء بسيط من الموالح والبطاطس والطماطم ، وليس هناك صناعة تصدير للخضر والفاكهة يعتد بها.

الإسماعيلية قريبة من السعودية ودول الخليج ، ماهى المشكلة أن نعدى أو نجتاز البحر الأحمر بالخضر والفاكهة إلى السعودية أو الكويت أو باقى دول الخليج ونبيعها هناك ، هذا هو المطلوب .

بدأت أكون مجموعة من المسئولين عن الخضر والفاكهة بمحافظة الإسماعيلية - الجمعيات التعاونية المسئولة عن تسويق الخضر والفاكهة ، تجار الخضر والفاكهة - والناس الذين يصدرون بكميات بسيطة حوالى ١٠-١٢ فرد . ونظمت لهم رحلة من خلال التمثيل التجارى ، وهذا جزء من الأجزاء التى تدخل فى هذا الموضوع ,وذهبوا إلى السعودية وزاروا دول الخليج وعادوا بملاحظات مهمة جدا تتلخص فى الآتى :

- أن أسعارنا بالنسبة للخضر والفاكهة أعلى بكثير من الأسعار الموجودة هناك ومن ثم لن نستطيع المنافسة منافسة حقيقية لأن تركيا مكتسحة السوق.

- أن التعبئة والتغليف وطرق العرض هناك هايله جدا ونحن لانعمل ذلك بالطرق السليمة.

- أن البيع والشراء هناك يتم بأساليب نحن غير معتادين عليها ,فى الأسواق - فى دبى والخليج - يتم البيع بالأمانة ويضعوا البضاعة لتباع غالية أو رخيصة ، وفى ذلك مخاطرة كبيرة.

هذا هو التشخيص ، فما هو الحل ؟ قلنا نقدر نعالج بعض النقاط والبعض الآخر لانستطيع معالجته . النقطة الأولى الخاصة بالانتاجية والتكاليف وخلافه مرتبطة بعملية الانتاج ، والدخول فى عملية تطوير الانتاج وكيف نحل مبدأ الكفاءة العالية محل مبدأ استخدام المدخلات ذات النوعية المنخفضة . هذا يحتاج إلى نظام زراعى يختلف عن النظام الذى نستخدمه ، فإذا أردنا زيادة الانتاج علينا أن نستخدم مدخلات ذات نوعيات عالية . ولكن الملاحظ أن كل شىء فى الانتاج عندنا مرتبط بالسوق المحلى ، فالطماطم مثلا تنتج غالية أو رخيصة ليس مهما لأنها تباع فى السوق المحلى ولأن

المنتج ليس فى ذهنه أن يأخذ الطماطم ليبيعها فى الخارج، فالتوجه للداخل سمة من سمات المنتج المصرى سواء فى الزراعة أو الصناعة ، وهذه نقطة جديرة بالتفكير والنقاش الذى يدور الآن . هذا يحتاج ، من وزارة الزراعة والمزارعين، مثلا ، وضع مواصفات عالية لنظام الانتاج ، بحيث توضح هذه المواصفات أنه على سبيل المثال اذا استخدمت مبيدات كذا وكذا فإن المنتج لا يمكن تصديره إلى الدول الخارجية ، فهناك مواصفات أصبحت جميع الدول - بما فيها الدول العربية - تتمسك بتوافرها فى السلع التى تصدر إليها.

النقطة الثانية ؛ فكرنا نعمل مشروعا لتطوير التجهيز والتعبئة والتغليف ، حتى نحسن من اقتصاديات الانتاج لأن الأوضاع الحالية لاتمكن سوى من تصدير الفرزة الأولى - وربما جزء منها فقط- بينما الفرزة الثانية والثالثة تطرح فى السوق المحلى ، ومن الممكن لو أحسنت استغلال الفرزة الثانية والثالثة فى التصنيع أن أحسن من اقتصاديات انتاجها وتسويقها وأتمكن من تصدير جزء منها بالاضافة إلى تصدير الفرزة الأولى ، وقد اتجه تفكيرنا إلى عمل محطة أو مصنع تجريبى للقيام بهذه العملية .

تتبقى نقطة مهمة وهى نقطة النقل إلى هذه الأسواق ، وكذلك نقطة التسويق ودراسة الأسواق ، فلايوجد عندنا دراسات تفصيلية عن الأسواق وليس لدينا نظام كفء للنقل ينقل لنا الخضر والفاكهة من الإسماعيلية بما يسمى أسطول البرادات، ويبدو لى أنه لا توجد لدينا أساطيل برادات مصرية ، أساطيل البرادات الموجودة أساطيل أردنية أو سورية تحضر لمصر محملة بأشياء ، وتخرج من مصر محملة بأشياء بتعريفة أو تكلفة عالية جدا . قلنا نعمل مثل هذا المشروع ونضع نظاما للنقل.

هذا يؤكد لى قضية ، من حوالى سنتين كان هناك ما يسمى اللجنة العليا للتصدير وتنمية الصادرات ,وكثر الحديث عن معوقات التصدير وعن حوافز وإعفاءات للمصدرين ، قلت ماذا عندنا لكى نصدره ؟ هل أعطى إعفاءات وأعطى وأعطى وليس لدى انتاج لأصدره ؟ لاسعر ، ولا تكلفة ، ولا نوع ولا جودة ... أنا أتحدث عن التجربة العملية. وعندما تجلس مع أى مجموعة من المصدرين ، أو من القطاع الخاص ,كل ما يتكلمون عنه أن هناك معوقات وليس هناك حوافز ... قصة طويلة تردد باستمرار ويخيل لى أننا إذا غيرنا هذا النظام وطلبنا من الشخص أن يحمل بضاعته ويذهب إلى المطار أو الميناء ويصدرها دون أن يتعرض له أحد فلن يصدر أكثر مما يصدر الآن .

خلال الشهرين أو الثلاثة منذ توليت شئون التجارة الخارجية كان كل سفير ، أو كل وزير تجارة ، يقابلنى من أجل أن يسهم فى الترويج للمنتجات المصرية لم أكن أحدثه إلا فى أننى لدى قطن خام أو لدى ملابس جاهزة وبعض الأثاث والأحذية . إن ما يطلق عليه سلع غير تقليدية عندنا أصبح سلعا تقليدية لدى الآخرين، المنسوجات أصبحت تقليدية . وكل من يأتى إلينا أحدثه عن نفس القصة ، الصينيون أحدثهم عن نفس القصة ، ولكنهم يرفضون أخذ منسوجات أو أحذية أو أثاث فماذا أصدر لهم . أنا أتحدث هنا عن ضيق قاعدة الانتاج ذاتها سواء من حيث تنوع السلع أو كمياتها ,خاصة تلك التى يمكن تصديرها أو المطلوبة فى الخارج ونستطيع أن ننافس فى أسواقها .

إذن القضية مرتبطة بالجات ومرتبطة بالقدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية ، وكذلك بالمتغيرات الداخلية ، لكن حضرتك أخذتها ببساطة جدا . إن المتغيرات الداخلية أخطر على التصدير من المتغيرات الخارجية ، فالمتغيرات الداخلية خاصة بقاعدة الانتاج وتطويرها ورفع كفاءتها من حيث التكلفة والجودة، ثم بعد ذلك نتحدث عن الأمور المكملة ,وهى عملية التصدير ، وذلك لأن التصدير حلقة مترابطة متكاملة مع بعضها ، لو سقطت حلقة سقط الجميع ، بمعنى أننى لو لدى سلع جيدة - وكما قلت لدى خضر وفاكهة - ولم أستطع نقلها بالوسيلة وبالسرعة المناسبتين سوف تتوقف عملية التصدير لأنها حلقة مترابطة.

لو أننى أعمل معرضا فى برلين مثلا ، فهل الهدف إقامة معرض أم الهدف ترويج بضاعة ؟ هل درست السوق قبل عمل المعرض ؟ هل درست أهمية وجدوى إقامة المعرض ؟ وبعد إقامة المعرض ماذا حققت منه ؟ كل هذه أمور تحتاج لتفكير . القطاع الخاص لايطلب مزايا فقط بل إنه يرغب فى أن تساعده وتبيع له أيضا ، هذا يعكس شيئا هاما جدا ويتصل بالتنمية البشرية - وهى مهمة جدا - فى هذا القطاع ، فالوحدات الانتاجية القادرة على الانتاج ولديها سلع للتصدير ليس لديها العنصر البشرى القادر على التسويق ، أو ليس بنفس القدرة التى تنتج بها هذه الوحدات .

وأنتقل إلى موضوع آخر هام جدا وهو التنمية البشرية فى قطاع التصدير . كيف يستطيع الفرد التسويق ؟ كيف يقوم بالترويج ؟ إذا نظرنا للسعودية ودول الخليج نجد كل دول جنوب شرق آسيا متواجده هناك ، يبحثون عن صفقات ويوقعون عقودا ، ما هو حجم تواجدنا فى السعودية؟ لدينا ملحق تجارى وهو موظف حكومى ينظم علاقات تجارية وعلاقات اقتصادية مع الدولة ، وهذه هى مسئوليته ، نطلب منه الترويج فيقوم بذلك ، لكن إلى أى حد ؟ إن القطاع الخاص يقوم بترويج

بضاعته فى السعودية كما يفعل فى باقى أنحاء العالم ، ومن ثم يقوم الملحق التجارى بتحديد وتنظيم مواعيد للقطاع الخاص .وهناك بعض الشركات نجحت ، النساجون الشرقيون لهم وكلاء ، وسيراميكا كليوباترا لهم وكيل هناك ، وهى أمثلة محدودة ، فهل كل القطاع الخاص عندنا يفعل ذلك ؟

من تجربة شخصية فى آخر معرض حضرته فى بلجيكا ، سافر الناس من هنا على أساس أن العارضين هم الذين سيبيعون لهم بضاعتهم وهم الذين سيتعاقدون والملحق التجارى سيعمل لهم ما يلزم ، وبالفعل هذا ما حدث فيما عدا بالنسبة لسيراميكا كليوباترا التى كان موجودا لها مكتب ووكالة للبيع والتعاقد ، أما الباقى فذهب على أساس أن الحكومة هى التى ستبيع له وتعمل له الاتفاقيات ، والحكومة هى التى ستحضر له رجال الأعمال فى بلجيكا لكى يجلس معهم ، وفعلا الحكومة قامت بكل هذا ، وهناك من ذهبوا ولا يعرفون لغات ولا أى شىء عن بلجيكا ولا امكانياتها الاقتصادية ولا ماتحتاجه .

ومن فترة كانت هناك دراسة تمت عن الطماطم المصرية وتأثير انضمام أسبانيا والبرتغال واليونان - كدول منتجة للطماطم - على صادرات الطماطم المصرية إلى السوق الأوروبية ، ولأوربا الغربية ، وخرجنا من هذه الدراسة بأن أضعف الاحتمالات أن هناك مجالا لتصدير ٥٠ ألف طن ، السوق موجود ولكن من يصدر ؟

ما أحب أن أركز عليه أن قاعدتى الأساسية هى قاعدة داخلية ,قاعدة الإنتاج ، قاعدة الكفاءة ، قاعدة التوجه للخارج قبل السوق المحلى، أى أن ترتيب البيت من الداخل أخطر والصادرات تكمل الحلقة ، لكن إذا لم يكن لدى شىء أنافس به فماذا أصدر ؟

لقد تناقشت مع المستثمرين ، مع المصدرين ، واستمعت لهم لكى أتعلم ،أعداد غفيرة حضرت اجتماع واثنين وثلاثة ، وتحدثوا عن المشاكل ، كل كلامهم كان عن المعوقات ، البعض يقول بدل النوبتجية ،

والبعض يقول المطار أخذ خمسة جنيهات زيادة ، والحجر عمل ايه والحاوية بتنقل بكام ، عند التصدير أسترد الضريبة التى دفعتها لكن ذلك يأخذ وقتا ، فكيف أحل هذه المشكلة ؟ لم يذكر أحد شيئا عن الإنتاج ، كلهم يطلبون مزايا .

بالتالى عقد مجلس الوزراء اجتماعين فى مارس الماضى خصصا لحل مشاكل المصدرين وقد أحضرت صورة من القرارات التى اتخذت ، وذلك هو الجزء الأول من مشاكل التصدير وهناك جلسات أخرى لحل باقى هذه المشاكل . وجهة نظرى أنه إن لم نعالج الخلل فى الانتاج فلن نستطيع التصدير ، إن مالدى شوية قطن خام، وشوية قطن مصنعة غزل وملابس جاهزة بما فيهم شوية قمصان ومفارش منزلية ، وشوية ألومونيوم كصناعات معدنية ، وشوية مواد كيميائية ، وشوية نباتات طبية، وشوية فاكهة وخضار وموالح .

بالنسبة للأسواق أصبحت هناك صعوبات فى دخول أسواق أوروبا الشرقية ، وتحدث عن أفريقيا كما تشاء ، والوحدة الأفريقية وتاريخ مصر السياسى فى أفريقيا ، كلها ميزات ,وشركة النصر وانتشارها فى أفريقيا كلها ميزات ,ومصر مقبولة بشكل كبير جدا فى أفريقيا . لكن لكى أنقل بضاعتى إلى نيجيريا مثلا لاتصل ,سفير مالى طلب خط طيران يقف مرة فى الأسبوع فى مالى . لدينا فرص كبيرة فى أفريقيا لكن المشكلة الكبرى هناك مشكلة نقل . الجزائر- وهى دولة عربية وأفريقية - لديها سوق كبيرة لكنا لانستطيع التصدير لها لأنه ليس هناك خط ملاحى معها ، وهناك حاليا محاولات لعمل خط يأخذ البضاعة من هنا إلى تونس ثم الجزائر ، وخط من السويس ينزل حتى جنوب أفريقيا ويضم أيضا شرق أفريقيا ، ولكن ستظل مشاكل تصديرنا إلى أفريقيا هى مشاكل نقل ، حقيقة هى سوق جيدة ، وتقبل منتجات ليست عالية الجودة ولكن مشكلة النقل حاسمة فى تحديد امكانيات استفادتنا من هذه السوق .

بالنسبة لسوق أوروبا الشرقية وروسيا ودول الكومنولث ، هذه أسواق كنا نصدر لها ولكن بعد التحول الذى حدث فى هذه البلاد قل تصديرنا لهذه الأسواق ، وليس معنى ذلك أن نتركها ، فهى أسواق كبيرة واحتمالات النمو والتنمية بها عالية جدا ، فهى دول لديها كل مقومات التنمية ومواردها ضخمة ، والعالم كله يجرى عليها . ونحن لدينا خبرة فى التعامل مع هذه الأسواق ولنا صلات معها ، فكيف أغفلها ؟ تردد من زمن أن متوسط استهلاك الفرد من البرتقال فى الاتحاد السوفيتى ٢ كجم فى السنة ، بينما كان هذا المتوسط ٤٥ كجم فى أوروبا الغربية ، تصور عندما يزيد ذلك المتوسط فى دول الاتحاد السوفيتى السابق إلى ٣ كجم ، إلى أى مدى يؤثر هذا على واردات هذه الدول من البرتقال ؟ إن هذا يستهلك البرتقال المصرى وبرتقال الشرق الأوسط كله .إننا نتكلم عن السوق واتساعه وخبرتنا فيه ، يقال أننا إذا صدرنا لهم لن نستطيع استرداد فلوسنا ، هذا

يدخلنا مرة أخرى إلى مخاطر التصدير .العالم كله يسير على المخاطر التجارية وغير التجارية ، هل من أجل المخاطر نضيع السوق ؟ وأسواق أفريقيا أيضا بها مخاطر سياسية ، ومخاطر أخرى غير تجارية ، ومن ثم مطلوب نظم لتغطية المخاطر فى أسواق أوروبا الشرقية كما فى أفريقيا . بشىء من الموارد القليلة أستطيع أن أستغل إمكاناتى والميزة النسبية لتواجدى ومعرفتى السابقة بهذه الأسواق.

بعض الناس يتحدثون عن الشراكة الأوروبية ، البحر متوسطية ، والشرق أوسطية ، وستكون هناك شراكة شرق أوروبية مع غربية. بعض الناس يقولون أن أوروبا الغربية ستستفيد من مصر والدول الأخرى بطريق غير مباشر ، بمعنى أن مصر ستتاجر مع أوروبا الشرقية وسوف ينظم طرف ثالث هذه العملية .

مشكلة أفريقيا مشكلة طويلة الأجل، عندما يتم عمل خط ملاحى وخط طيران وطرق داخلية، مثل السودان - ان شاء الله - تنتج أكثر لأن الموارد موجودة ، وتصبح التجارة معها ممكنة ونستطيع زيادة صادراتنا إليها . أوروبا الشرقية المفروض أنها من المناطق التى ينبغى لنا التركيز عليها . وبالنسبة للشرق أوسطية لابد أن أحسب هل سأكون رابحا منها أم خاسرا ،تركيا إذا دخلت معنا فى الشرق أوسطية ستؤثر علينا ، إسرائيل ليس لديها زراعة وليس لها أهمية تذكر فى هذا المجال لكن تركيا تتعبنا جدا كمنافس ، فبعد أن أخذت مياه الفرات أصبح بإمكانها زراعة ١٢ مليون فدان .

موضوعنا ينصرف إلى أن أبدأ بنفسى أولا ، فأنظر فى توليفة الإنتاج الخاص بى وأعمل على تطويرها كما ونوعا ، ثم أنطلق من ذلك إلى التصدير . لا أريد الإطالة أكثر من ذلك ولكنى أعود فأنبه إلى ضرورة التركيز على البعد الداخلى ، أى الإنتاج ، والنقطة المهمة الثانية إحلال الواردات والميزان التجارى. كيف أزيد انتاجيتى بنفس مواردى ؟ قضية الميزان التجارى أستطيع أن أتحكم فى الواردات وأحاول زيادة الصادرات ،،، وشكرا .

مصطفى أحمد مصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم . فى البداية اسمحوا لى أن أوجه الشكر الجزيل إلى هيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، وأنا سعيد كثيرا بتواجدى بين أساتذتى وعلى رأسهم أستاذنا الدكتور أحمد جويلى معالى الوزير الذى طالما تعلمنا منه الكثير وما زلنا .

أتصور - كما أشار أستاذنا الدكتور جويلى دائما فى لمحاته - أن المدخل المطلوب للمناقشة وطرح موضوع معقد جدا ، ومركب جدا ، كتنمية الصادرات هو المدخل الذى آنس إليه دائما ، وهو المدخل العملى. ولكن هذا لا يلغى ولا ينتقص من أهمية المدخل النظرى كأساس لمنهج ومنطلق علمى نبحث فيه عن منطق وسيناريوهات توفر لنا رؤية ثاقبة لأننا مهتمون بالضرورة بمحاولة استشراف المستقبل .

طرح الموضوع فى إطار ما آنس إليه ، والذى أسميه المدخل متعدد المنطلقات نظرا لكون الموضوعات التى نناقشها معقدة ومركبة جدا ، فنحن نتخاطب على مستوى مجالات متعددة ، فهناك المجال الدولى ، والإقليمى ، والوطنى المحلى المصرى ، ونخاطب قضايا غير مسبوقة سمعنا عنها ومازلنا نتحدث فيها وما زالت أصداؤها وآثارها وتأثيراتها - فيما سمى أو ما أطلق عيه بعد الحرب الباردة - المستوى الثالث ، وهو مستوى تحديات تأخذ بالضرورة صبغة وطعم ورائحة ولون اقتصادى للدفاع عن المصالح .وهذا معلن فى سياسات واستراتيجيات الدول الأكبر المتحكمة فى النظام العالمى المعاصر ، والذى تتحكم فيه حتى حلول القرن القادم ، وما بعد بداية القرن القادم. هذا فضلا عن أننا نطرح الموضوع فى إطار ما يمر به العالم من مرحلة انتقال - لم تشهد البشرية من قبل ما تتصف به من سيولة واضطرابات - ونظام عالمى لم تتحدد ملامحه النهائية بعد .

وأتصور أن تنمية الصادرات فى مرحلة انتقال لنظام عالمى متغير وغير مستقر ، وهذا يعطى قضية تنمية الصادرات وزنها الحقيقى لأننى أتحدث عن المستقبل . أود أن يكون هناك ، كما فى تصورى ، تحديد لدوائر هامة جدا أسميها دوائر التماس والتقاطع والتداخل ، وأثر ذلك على الموقف المصرى فى تنمية الصادرات ومستقبلياته وسيناريوهاته .

فى دوائر التماس ، وهى أعنف وأحرج وأشد شراسة على الدائرة الوطنية ، اسرائيل - ونحن نتكلم الآن عن حزمة ضخمة جدا وليس عن قطاع السلع الزراعية أو الصناعية ، ولكننا نتكلم عن تنمية الصادرات فى اطار عام مظلته هى الجات .تركيا وقد أشار إليها أستاذنا الدكتور جويلى ، إيران ، جمهوريات آسيا الوسطى أو الكومنولث ، الشرق أوسطية ، البحر متوسطية ، الشراكة الأوروبية ، الشراكة الأطلنطية الأمريكية .دوائر التماس هذه دوائر حادة جدا والتعامل معها يجب أن يكون يقظا جدا ، وأعتقد أن القيادة السياسية والإدارة الحالية على أسس معرفية صلبة بالمدخل النظرى لإمكانية السيطرة على إدارة الموقف على مستوى المدخل العملى الذى يجب فى النهاية أن يساعد متخذ القرار فى الرد على السؤال ماذا نفعل ؟ وكيف ؟ ولماذا ؟ وهذه فى الحقيقة مهمة كل

ما يعقد من ندوات وحوارات ومؤتمرات ، وما أكثرها ، ولكننا مازلنا نقف عند حدود المدخل النظرى.

دوائر التقاطع ، نملك هنا ميزات نسبية - كما أشار أستاذنا الدكتور جويلى- ضمن هذه الدوائر : الدول الإسلامية ، الدول الأفريقية ، مجموعة الـ ٧٧ فى إطار عدم الانحياز ، مجموعة الـ ١٥ ، وما يحاول الآن من خلال اختراع جديد يروج له اسمه دول المحاور أو المرتكز التى حددت بالفعل وترسل الرسائل من آن لآخر ، وقد يكون هذا تمهيدا لكى تكون منصات تصدير يمهد لها الطريق بالبنية الأساسية الدولية للعمليات متعدية القوميات - ورسالة الجات الأولى والأخيرة هى إغلاق نادى النمور وتضييع مفتاحه إلى الأبد ـ هذه الدول هى ثمان دول معظمها من مجموعة الـ١٥ ، مصر على رأس القائمة ، الجزائر ، جنوب أفريقيا ، هؤلاء من أفريقيا . ثم النمور الستة ، واندونيسيا ، والهند ، والصين ـ الهند تشكل مخاطر علينا ضمن هذه الدوائر ولكن يمكن استثمار العلاقات القديمة فى إطار إحياء دور لعدم الانحياز وقد يصلح ذلك كبداية لتحييد المخاطر المتوقعة- وتركيا مرة أخرى ، والمكسيك والبرازيل بوابة أمريكا اللاتينية .

دوائر التداخل لنا فيها ميزة مطلقة وليس ميزة نسبية ، الدول العربية موجودة والآليات موجودة فى كافة مؤسسات العمل العربى المشترك ، إصلاح البيت من الداخل يجب أن يكون إصلاحا تكامليا ، ولكن مازلنا نلعب فرادى ، ويتداول الآن فى السياسة الدولية ما يسمى بالمفهوم العربى للتجزئة فى إطار العلاقات الدولية بشقيها الاقتصادى والسياسى . وإننى بحكم التخصص أتحدث متعاطفا دائما مع الاقتصاد السياسى الدولى والعلاقات الدولية والمنظمات الدولية وأثر ذلك على الموقف المصرى وتنمية الصادرات.

الحقيقة أن الموضوع يتم طرحه فى إطار أخطر هو إطار المشروطية الجديدة التى تتحدث عن الديموقراطية ، ولا توجد هناك ديموقراطية حقيقية فى إدارة النظام الاقتصادى العالمى ، والجات أدل دليل على ذلك، فالتفاوض بشأنها كان تفاوضا بين أنداد أقوياء ، ودعيت الدول النامية للتوقيع. لقد وقعنا وقبلنا بأثر رجعى تحمل التزامات ما كنا إطلاقا نتحملها . ثانيا حقوق الإنسان والكيل بأكثر من مكيال ، والقياس بأكثر من مقياس وهذا ينعكس على إدارة النظام العالمى وإدارة الصادرات وتنميتها .وتعبر اقتصاديات التصدير وما يرتبط بها من جوانب سياسية عن ثقافة وبقاء وحياة مجتمع انتاجا واستهلاكا وادخارا واستثمارا وتمويلا وجمارکا وأمنا وضرائبا وتشريعا ... إلى آخر منظومة التنظيم المجتمعى لإدارة مجتمع ما فى ظل كل دائم التغير ودائم التحدى فى شراسة

وتوحش لم تشهدهما الساحة الدولية أبدا فى ظل الثنائية القطبية التى كانت قائمة قبل انهيار الاتحاد السوفيتى . البيئة دخلت بثقل شديد وعقد لها مؤتمر دولى ، وكل هذا الكلام اهتمت به الأمم المتحدة التى تسير فى الخطوط العالمية التى تعمل على تفتيح موضوعات وقضايا كثيرة جدا . عمالة الأطفال وغير المؤمن عليهم بدأت أيضا تدخل فى المناقشات على المستوى العالمى ، ومشكلة النوع دخلت أيضا فى الموضوع من خلال طرحها ربما بما يتجاوز حقيقتها عندنا وبما قد يخالف أديياننا وأعرافنا وتقاليدنا فى تنظيماتنا المجتمعية ، ولكننا نقبل مضطرين أحيانا لمسايرة الاتجاه العام نحو بعض المفاهيم .

من غير المتصور أيضا فتح الموضوع ككل دون التذكير بأمرين هامين جدا .من أيام الحملة الفرنسية ـ والتى يجب ألا نصفق لها ولرموزها حتى لانزيف التاريخ - والغرب يسعى إلى تحقيق أمرين هامين جدا : ١- عدم السماح بإقامة قاعدة صناعية تكنولوجية قوية فى أى دولة عربية (هذه صناعة).٢- الضغط السياسى الدائم وبشتى الوسائل والسبل والقنوات المختلفة لفتح جميع الأبواب المغلقة وغير المغلقة بدون عوائق (هذه تجارة).

أردت بهذا أن يكون تقديما سريعا لتصورى لإمكانية ، أو لكيفية ، طرح الموضوع تحت مظلة تشمل كل هذه العناصر .

الحقيقة عندما أتكلم عن تنمية الصادرات ، فى عالم متغير ويمر بفترة انتقالية ، ومن مدخل متعدد المنطلقات . إذا تحدثنا عن المجالات ، أأتحدث عن السياسة وحدها ، أم عن الاقتصاد وحده ، أو الإدارة وحدها ؟ إن الربطة مركبة ومعقدة ولذلك يجب أن تكون الرؤية قائمة على هذا الأساس ، والإحساس بالمستقبل يقوم تأسيسا على هذا الفكر .

بالنسبة للسياسة ، فى المجالات الدولية يخاطب ثالوث الأمن والتنمية والموارد . الفكر فى المستوى الإقليمى يخاطب الأمن والتعاون وإدارة الموارد ، وهذا كلام جديد . ثم فى المستوى الوطنى يتعلق الأمر بدور الدولة وفاعلية المؤسسات والسياسات والموارد البشرية التى أشار إليها أستاذنا الدكتور جويلى .

فى المجال السياسى اختفى الاتحاد السوفيتى ، وانتهت الحرب الباردة ، وفى المستوى الإقليمى هناك عملية السلام ومصر طرف رئيسى فيها ، وهناك حرب الخليج التى حدثت

عام٩٠/١٩٩١ وأدت إلى مزيد من التفكك والتشرذم ، والتقزم العربى الذى يقال عنه الكثير فى جميع معاهد البحوث الدولية التى نعلم عنها والتى لانعلم عنها . وعلى المستوى الوطنى فى مصر هناك التطرف الذى يضر بالاستقرار نسبيا ، وهناك قلق على موضوع تنمية الصادرات لأن هناك مثلثا مرتبطا ببعضه : صادرات - استثمار - تكنولوجيا.

فى الاقتصاد ، وهو المنطلق الثانى للنقاش ضمن المجالات الثلاثة، لابد من وجود مؤشرات واضحة قائمة على قواعد معلومات محللة ، وللأسف الشديد فإن المؤشرات التى تخاطبنا بها المنظمات الدولية وترتكز عليها فى تعاملها معنا صادرة منا ، وتعمل لها المنظمات الدولية تلميعا وتكييفا وتظهرها فى جداول ثم نصدقها . والتحليل فى المجال الدولى الذى يتوسع شمالا والذى يريد أن يلحق بالاختيار الشرق أوروبى - ذكرها أيضا أستاذنا الدكتور جويلى - ثم الأبيك (التعاون الآسيوى الباسفيكى) والثقافة اليابانية ، جنوب وشرق آسيا .والقرن الحادى والعشرون سيكون فعلا قرنا آسيويا بدون منازع ، ثم أهم وأخطر حدث اقتصادى على المستوى العالمى وهو انتهاء الجات بصورتها القديمة وظهور منظمة دولية اسمها منظمة التجارة العالمية ، خطأ أنها مؤسسة دولية متعددة الأطراف ، فتعاملاتها ستكون بالكيف - بالمزاج يعنى.

فى المستوى الإقليمى العربى ، البترول سلعة استراتيجية لم تدخل الجات ، أسعاره فى انخفاض ، وبالمقابل البتروكيمائيات تأتى لنا بأضعاف أسعاره ، وهناك تعمد لتجاهل أو إغفال مثل هذه الحقائق من خبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فعندهم إذا أصبح منحنى القوة الشرائية المعدلة أعلى من المنحنى المطلق لقياس الدخل نبقى كويسين ، وقد تحدثت كثيرا مع الناس الذين يعملون فى هذا المجال عندما كتبت مقالة الجات الموجودة فى عدد سابق من المجلة .

المؤسسات العربية نصيبها من الموارد العربية المتاحة للتمويل لايتعدى ١٥٪ والباقى فى المؤسسات المالية الأوروبية والأمريكية ، والتجارة البينية العربية تصل بالكاد إلى ٦٪. مؤسسات جامعة الدول العربية تردد ما قالته فى الخمسينات والستينات ، وكان هناك مؤتمر منذ أيام عن إحياء العمل العربى المشترك ، وفى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية ، ويردد نفس المقولات والكلام ، وقد ترى- وأعتذر عن هذا التعبير - نفس الأوجه التى كانت تردد نفس هذه الكلمات. المطلوب آليات جديدة وتفعيل كل ما رددناه طيلة ثلاثة عقود ماضية ، وما يزال التفاؤل موجودا . وهناك ظاهرة جديدة تفرض على الإقليم العربى وهى العقوبات التأديبية ، العراق على أرض الواقع ثلاثة أقسام ،

السودان ، إثارة القلاقل بين اليمن واريتريا ، وليبيا، كلها دول عربية تخضع لشكل أو آخر من العقوبات التأديبية .هذا الكلام ليس بعيدا إطلاقا عن المظلة العامة لمناقشة المنطلق الإقليمى . الشرق أوسطية مطروحة ، وللعلم نحن الذين نتداول الحديث عن الشرق أوسطية ، فليس هناك حديث فى الأوساط الدولية عن سوق شرق أوسطية ، فقالوا تعاونا اقتصاديا . وأنا يحضرنى شىء من المؤتمرات العديدة لشبكة العمل فى المشروع الذى كنت أعمل فيه فى الأمم المتحدة ، أن هناك ما يسمى الإقليمية الجديدة القائمة على أن مدخل انهاء النزاع هو أن نبدأ بالاقتصاد وتتلكأ الحلول السياسية على أرض الواقع فى الصراع ثم لا أشارك فى إدارة الموارد ، وفى مناقشاتى الكثيرة حول هذا الموضوع كنت دائما حريصا على أن تكون لنا إدارة مواردنا فى أى مشروعات مطروحة للتعاون.

هناك شراكة أوروبية، ما هى الشراكة ؟ الشراكة كلمة ليس لها معنى . الشراكة ، التشاركية ، المشاركة ، هل هى لحاق أو إلحاق بالاختيار أو بالإجبار ، أو زواج غير شرعى تماما بين ملل ونحل وعقائد مختلفة ...شراكة أمريكية عبر الأطلنطى ، ما هو حساب المغانم والمغارم فيها ؟ وما هو تحليل التكلفة والعائد فى المدى القصير والمتوسط والطويل ؟

أنتقل إلى المستوى الوطنى من حيث المنطلق الاقتصادى . هناك برامج اصلاح اقتصادى وإعادة هيكلة ، إعادة تأهيل الاقتصاد ، استكمال البنية الأساسية المحسنة ، الضبط المالى فى إطار رأب العجز الداخلى والخارجى فى الموازنة العامة والميزان التجارى ، لكن ما زال هناك أمران مقلقان جدا هما التضخم والبطالة . اسقاط شرائح الديون بينما هناك احتياطى دولى مبالغ فيه ، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لديهم تقارير تقول هذا . وما زال الاقتصاد المصرى فى حالة تأهيل لكى يتمكن من تحقيق انطلاقة انتاجية ، ومن الناحية العملية ما زالت هناك معوقات كثيرة جدا - أشار إليها أستاذنا الدكتور جويلى - بالنسبة لترتيب البيت من الداخل ، وذلك أمر هام جدا .

فى الإدارة ، وهى بيت القصيد حتى إذا قلنا - تبعا للمدخل متعدد المنطلقات - إن السياسة والاقتصاد لهما ارتباط خارجى وتأثيراتهما الدولية والإقليمية والوطنية فإن كل ذلك يصب فى دائرة الإدارة ، ومن أهم مشاكل الاقتصاد المصرى الإدارة على مستوى الاقتصاد الكلى ، ولبيان أبعاد ذلك نشير إلى أنه فى هذا المستوى هناك مفهومان : من هو متخذ القرار الحقيقى أو صانع القرار ؟ ومن هو متلقى أو منفذ القرار ؟

الإدارة فى المستوى الدولى أطرافها متعددة :صندوق النقد الدولى ، ومجموعة البنك الدولى،

ومجموعة السبعة الكبار ، ونوادى الديون ، ثم أخطر ما حدث - كما ذكرت - ظهور مؤسسة التجارة الدولية متعددة الأطراف تحت مقولة تحرير التجارة ، ومنذ متى كانت التجارة غير محررة لصالح الأقوى .

الإدارة بمفهومها الواسع فى المستوى الإقليمى العربى شكل بدون مضمون . الإقليمى بمفهومى له كيف ، هناك اتحاد صحفيين ، اتحاد محامين ، اتحاد مهندسين ، أين اتحاد المصدرين والمستوردين العرب ؟ وذلك لكى يكون هناك شراء جماعى وتفاوض جماعى وتنسيق جماعى لتقليل التكاليف وتعظيم العوائد ماأمكن فى الأجل المتوسط .هناك حلقة مفقودة خطيرة جدا وهى اتحاد تكنولوجى بمفهوم أكاديمى يتولى وضع سياسة عربية للتنمية التكنولوجية ، وكنت قد تشرفت منذ أكثر من عشر سنوات بالمشاركة تحت مظلة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى وضع سياسة قومية للتكنولوجيا ودعى لهذا المشروع معظم نخب مصر من كافة التخصصات ويبدو أن هناك الآن محاولات لإحياء الموضوع وأتمنى أن تقتفى أثر الجهود الوطنية المخلصة التى تمت من قبل . صناديق التنمية العربية شكل ظريف ولكن المردود والواقع فيه كثير من الحذر والحرص والحساسيات ، نفس الشىء ينطبق على اتحاد الغرف الزراعية والصناعية والتجارية ، ومؤسسات جامعة الدول العربية ، ويمكن أن نعدد أشياء كثيرة .

فى المستوى الوطنى من حيث الإدارة ، هناك دستور للدوله فيه قطاع عام ويستمر ، أصفى بعضه ، أخصخص بعضه ، أقرر استمرار شركات وتصفية شركات ، شركات يمكن أن تقوم ويعاد تقويمها وتعاد مساعدتها ، لكن هناك أيضا القطاع الخاص .القطاع الخاص لايعرف دوره حتى الآن منسوبا إلى كل التسهيلات والفرص السانحة أمامه لمشاركة حقيقية فى عملية التنمية - والأستاذ الدكتور جويلى أشار إلى ذلك - الناس تذهب إلى المعرض دون أن تعرف ماذا تفعل أو إلى أين تذهب ولا تتحدث لغة أجنبية ولايعلمون شيئا عن الشحن والتفريغ والتأمين والدعاية والتعبئة .كل ذلك يتطلب قواعد معلومات ، وهذه مسئوليتنا.

وهناك القطاع التعاونى ، من الممكن أعمل تكييفا للدور الخاص بالصندوق الاجتماعى للتنمية وأعمل مجمعا زراعيا صناعيا وصناعات صغيرة ، كل ذلك لازم للانتصار على البطالة ، وأعمل مجمعات ، وأعلم دراسة أسواق ، وأعلم إدارة مشروعات . وهناك تركيب آخر للتسويق كعلم، لازم أدرس السوق .الترتيب من الداخل لكن لابد أن أعلم الناس دراسة الأسواق الخارجية ،

وأنا أسميها دبلوماسية التصدير .

أنتقل إلى نقطة أخرى مهمة جدا ، فقد انتقلت أهمية الاقتصاد ليلعب الدور الموجه للسياسة، فالاقتصاد هو الذى يؤدى دورا على المستوى الدولى ، أما السياسة فأدت إلى التفتيت فى المستوى الإقليمى ...البلقان موجود ، ونحن موجودون . والإدراة على مستوى ما يسميه الفكر العالمى الآن الإقليمية الجديدة تؤدى فى النهاية إلى الهدف التجارى ولكنها تلعب على مثلث خطير جدا هو تسوية المنازعات : التعاون الاقتصادى يسوى المنازعات ، الهيمنة على إدارة الموارد ، ووجود وكيل موثوق به .

وعلى مستوى التحديات غير المسبوقة أيضا بالنسبة للسياسة نجد الاستثمار .كان هناك مؤتمر منذ أيام " استثمار بلا حدود " لماذا لايكون هناك تكنولوجيا بلا حدود ، وصادرات بلا حدود ، وانتقال بشر بلا حدود ؟ وفى جزئية الاستثمار عملنا أبحاث عن المناخ ، عن المصالح ، عن التشريعات ، ضمان تحويل الأرباح...الخ . فى التكنولوجيا والسياسات الخاصة بها نحن نلعب على التكنولوجيا مرتفعة المستوى لكى نحقق قيمة مضافة مرتفعة ، ولا ننسى - وآسف هذا موجود فى الأدب العالمى - أن هناك تكنولوجيا قذرة ، إضافة إلى دفن النفايات ، ووجود المفاعلات النووية التى تخدم الأغراض المدنية والتى تخدم عملية التنمية .ويتعلق بالجوانب السياسية الخاصة بالتصدير أن نحدد هل التصدير هو أحد أهم الأولويات أم أنه عمل استراتيجى بمفهوم ثقافة وحياة وبقاء والتعبير عن هوية المجتمع ، وأساتذتنا يتكلمون عن استراتيجية قومية للتصدير ، هذا جميل لكن ما هو مفهوم الاستراتيجية الآن فى ظل كل ما نقول ونتمنى .

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية ذات الصلة بالتحديات فى مجال الاستثمار ، لقد منحنا مزايا وحوافز . ولكن فى مجال التكنولوجيا هناك صراع ما بين مقولتين : نقل التكنولوجيا الذى كان مرتبطا بمعونات فى جزء كبير منه ، وأذكر أننا فى مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى - منذ أكثر من عشر سنوات - اتفقنا فى بحث لنا عن التكنولوجيا على أنه لا انتقال ولا نقل للتكنولوجيا ، فالتكنولوجيا تولد مرتبطة بجذور المجتمع الذى تنشأ فيه . الآن تتكلم التقارير الدولية عن الحصول على التكنولوجيا (المقولة الثانية)، انتقلنا من المساعدات فى هذا المجال إلى التجارة ، وهى تجارة فى منتجات وليس فى عمليات انتاج .

ومن حيث اقتصاديات التصدير ، ضرب الأستاذ الدكتور جويلى مثلا بالاسماعيلية وقال

نعدى البحر لنصل إلى دول الخليج .لكن ما هى قواعد المزاحمة فى الأسواق ؟ ما هى لعبة تجزئة السوق ؟ كيف آخذ جزء من هذه الطاقة الموجودة داخل هذه الزحمة ؟ خاصة فى ضوء كلامنا عن الكم والنوع والتعبئة والتغليف والترويج والنقل والشحن والتأمين . والجات هى بيت القصيد فى الاقتصاديات الخاصة بالصادرات ولكن جزئية الإدارة نعانى من قصور فيها ، والاستثمار ... دائما نحيل كل شىء للأبعاد التنظيمية الإدارية وفض الاشتباك والتشابكات ما بين بيروقراطية الأجهزة وتعقيد الإجراءات ، ومؤتمر "استثمارات بلا حدود" جميل جدا . إذن نجمع هذا الكلام كله فى قواعد بيانات ونحللها ، ثم نتبنى مدخلا عمليا قائما على منهجية واضحة تخاطب المستقبل بسناريوهات وبدائل تحل المشكلة حلا واقعيا . ولنعلم أنه لا مهرب ولا مكان لمستكين فى ظل ما تفرضه فترة الانتقال فى النظام العالمى من عدم استقرار وامكانية حدوث كافة الاحتمالات .

وبالنسبة لجانب الإدارة فيما يتعلق بالصادرات ، هناك مؤسسات كثيرة جدا فى مصر ، ولكن أنا مؤمن بمدخل الأنظمة . أذكر على صفحات مجلة التنمية والتخطيط ، عدد يونيو ١٩٩٤ ، فى الصفحات من ١١٨ ، الحقيقة النخب فى مصر كانت واعية جدا بما سيحدث فى أعقاب زلزال الجات ، أو النهاية بناء على تنفيذ مسودة "دنكل" ، منذ بدأنا حتى انتهينا فى مراكش ... آلاف الصفحات ، ٢٨ اتفاقية ، ومذكرات تفاهم ، حصل مؤتمرات وكان هناك استصراخ وصراخ شديد جدا ، المجالس القومية المتخصصة قالت رأيها ، وسيادة السفير الممثل الدائم لمصر فى المفاوضات جاء إلى جمعية الاقتصاد والتشريع بتاريخ ٨ يناير ١٩٩٤ ، وقد سألته سؤالا واحدا : هل تم ضغط على الدول النامية ؟ قال: أخى هذه هى قواعد اللعبة للتوقيع ، انتهى الموضوع . للتعامل مع الجات اقترحت المصفوفة النوعية التى كتبتها فى آخر صفحة من العرض والتحليل الذى أشرت إليه فى المجلة ، وتشمل هذه المصفوفة ٢٨ اتفاقية لمنظمة التجارة متعددة الأطراف ، أنا لاأريد أن أكرر نفسى وسأنتقل وأقفز بسرعة إلى موضوع الإدارة .

عبدالفتاح ناصف

أنا فى رأيى أن عملية التشخيص والتحليل يمكن أن نجعلها شقا من تدخلك ، لكى نسمع وجهات نظر ثانية ، وبعد ذلك تدخل ثم تدخل ثان لعملية الحلول كما تراها .

مصطفى أحمد مصطفى

أنا سأستسمح سيادتك فى ثلاث دقائق بالعدد لأعرض جزئية الإدارة من مدخل انتاجى لإدارة الموضوع بشكل النظم بالنسبة لتنمية الصادرات فى مصر . وهذا بيشارك فى البعد الداخلى من إدارة تنمية الصادرات فى مصر إعمالا للمدخل الذى أتصوره معاونا فى عملية صياغة قرارات تنفيذية على المستوى الوطنى بطريقة عملية . أعرض نموذجا أسميه المدخلات والمخرجات على أى دوائر تقاطع فى المستوى الأفقى ، والمعرفة والتكنولوجيا على مستوى رأسى متقاطع مع هاتين الدائرتين تحت ظل ما ذكر فى البند السابق مباشرة ، وهو التعامل مع مقترح المصفوفة النوعية بناء على قضايا كثيرة جدا ، ومحاور كثيرة جدا.

من مدخل النظم بالنسبة لقضية تنمية الصادرات: فى المدخلات ، ماهى الحوافز ، نوع التدفقات ، ماهى البنية الأساسية ، ماهى المبادرات التى بينى وبين الآخرين ، وماهى الاستقلالية أو حرية الحركة ؟ هناك جزء خطير جدا ومشترك فى كل النظم : المعرفة والتكنولوجيا فى جانب المدخلات ، والمعلومات والبشر فى جانب المخرجات .فى الإدارة نبدأ بالأفراد ، أين موضوع التنمية البشرية ، وموضوع مناقشتى للميزة التنافسية لإدارة تنمية الصادرات ، والمؤسسات والآليات الموجودة ؟ جاءت المعلومات مرة أخرى .الاستثمار وربطه بآلية التكنولوجيا ، المؤشرات والمقارنات الدولية فى تنمية الصادرات لا أستطيع أن أقارن بالنمط الآسيوى التكنولوجى . ماهو الابتكار ؟ ما هو الإبداع ؟ ماهى المرونة فى تشابك الأجهزة المختلفة ؟ التداخل بينها . موضوع قضية الحصول على التكنولوجيا ، وموضوع نقلها ، وموضوع الحزم التكنولوجية ، هنا تأتى أيضا قضية المعلومات وقضية تأهيل الأفراد .

ومن زاوية الناتج ، هل أستطيع أن أحقق تداخل هذه الدوائر بشكل متسق لتصبح ثقافة مجتمع ، وحياة مجتمع ، وبقاء مجتمع ، والتعبير عن هوية مجتمع .وكيفية الاستفادة من الاختراعات ، والعوائد منها . وأحقق التكامل والتداخل لتسوية البيت من الداخل ، التنسيق ليس فقط فيما بين السياسات ولكن كيف تدفع سياسة بسياسة أخرى خلال سلسلة . ثم ماهى السلع الجديدة التى يمكن أن ندخل بها - تقليدية وغير تقليدية . وإمكانية تحسين التعامل فيها فى السوق الدولية .ثم ماهى الخدمات التى يمكن أن تقدم فى هذا المجال للقطاعات المختلفة :قطاع عام ، قطاع خاص ، قطاع تعاونى ، أو أى مصدر . ثم قضية الملكية الفكرية الصناعية والأدبية والفنية...

مرة أخرى لن يتأتى ذلك إلا على قاعدتين ومحورين أساسيين هما : الأفراد ، والمعلومات .وآسف أن أطلت عليكم .

أحمد جويلى

يمكن أن نكمل الحوار مع القطاع الخاص ، ويمكن الاتفاق على موعد ومكان التنظيم بحيث نكمل ذلك عندنا أو عندكم ، حيث أن رأى القطاع الخاص مهم جدا ، وأرى أن يكون هذا فى أقرب فرصة ، وأعتذر لانصرافى حيث أن لدى موعد ، وشكرا .

محمود عبدالحى

مرحبا بكم سيادة السفير جمال بيومى ، وأود أن أنوه بأنه قبل حضوركم عرضنا المحاور الموجودة بورقة التقديم للحوار فقلنا إنها مجرد محاور مرشدة ، وقد تفضل الأستاذ الدكتور جويلى وتحدث عن أهمية تنمية الصادرات ، وضرورة ترتيب البيت من الداخل بحيث يسمح بالتصدير دون عوائق .الأستاذ الدكتور مصطفى أحمد مصطفى تكرم مشكورا بتناول أبعاد القضية بطريقة أكثر شمولا وأوسع ، حيث دمج ما بين الأبعاد العالمية ، والأبعاد الإقليمية ، والأبعاد الداخلية فيما يتعلق بقضية تنمية الصادرات . ما طرحه الدكتور مصطفى - وسيادتك سمعت الجزء الأخير منه - حول دوائر التقاطع ودوائر التماس ، حول الأبعاد الاجتماعية ، السياسية ، المعرفية ، المعلوماتية .كل هذه أبعاد خاصة بقضية التصدير بحيث أن الفصل بين محاور الورقة لم يعد قائما من الناحية الموضوعية - وذلك ما أشرنا إليه فى ورقة المحاور ذاتها - وبالتالى فإن القضية يتم معالجتها بطريقة شاملة بحيث تتفتح كافة جوانب المناقشة . نتمنى سعادة السفير يفيدنا بعلمه وخبرته واحتكاكه العملى من خلال المفاوضات ، والدور الاقتصادى الرائد الذى يقوم به فى وزارة الخارجية ، فضلا عن بعض المواطن بالغة الأهمية فيما يتعلق بقضايا الشراكة ، أو بالأحرى المشاركة وأخشى أن تكون فى حقيقتها عملية إلحاق على غرار الوضع الذى كان لدول ما وراء البحار عند انشاء السوق الأوروبية المشتركة ، المشاركة المصرية الأوروبية ، المشاركة المصرية الأمريكية ، قضايا الشرق أوسطية ، والمتوسطية ، وأين المشاركة العربية العربية ؟

عبدالفتاح ناصف

من الواضح أن الوزير عمرو موسى سوف يفتح الباب لشراكة مصرية آسيوية فى الفترة القادمة.

جمال بيومى

أولا أتصور أن المحطة القادمة للوزير عمرو موسى هى الشرق الأقصى ، خاصة فى ضوء زيارته الأخيرة للمنطقة .وثانيا أراه يعين أفضل المساعدين له فى طوكيو ودول الشرق الأقصى ، وأعرف أن فى ذهنه دائما من يمكن أن يذهبوا إلى تلك المنطقة . وذلك يوضح اختياره القادم .ويجب ألا ننسى أن اليابان أرسلت لمصر أول بعثة لتتعلم الصناعة فى عهد محمد على باشا ، ومن هذا التاريخ حتى الآن ماذا حدث ؟ ونحن طلبه فى الإسكندرية حتى عام ١٩٥٩ عندما كان البائع يمر على القهوة يبيع لعبة مناديا " صناعة اليابان الواحد بقرش ، والساعة بجنيه " فالشخص يفحصها ثم يعيدها للبائع لأنها يابانى ، والأستاذ أحمد بهاء الدين أشار إلى ذلك فى إحدى مقالاته ، إذن حتى عام ١٩٦٠ كنا نرد الشىء لأنه يابانى ، أى مقلد .ماذا حدث منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن، أى خلال ثلاثين سنة ؟

إذا أذنتم لى سأضع هذا الاجتماع فى الصورة ، وسوف آخذ بالمنهج العملى فى الحديث ، حيث غلب الاتجاه النظرى على آخر مداخلة .ونتحدث عن جهاز التفاوض فأقول إن الإنسان يشعر بعظم المسئولية لأنك تدرس مشروع اتفاق وتتفاوض عليه وأنت تخشى أن يؤدى بعد عدة سنوات إلى الإضرار بعشرين عائلة أو مائة بيت ، رغم أننا بصدد الحديث عن مشروع يفتح آفاق المستقبل أمام الآلاف بتحدياته وما يتيحه من فرص .

وكما نقابل الرسم البيانى والشرح فى الخريطة التى رسمها الدكتور مصطفى - وأسعدنى بها- نقابل فى الواقع العملى مشاكل الصناعة . وآخر لقاء لنا كان مع صناعة الآلات الموسيقية لأنها ستتأثر بجوانب من اتفاق المشاركة ، أعنى قضية المكونات الخاصة بتلك الصناعة والتى تستورد من الهند - وهى طرف ثالث - والمكون الأجنبى كبير ومعظم مدخلاته من طرف ثالث ليس مصريا ولا أوروبيا .

محمود عبدالحى

لو سمحت لى ، قضية اتفاقيات المشاركة ، بما يدخل ضمنها عن قواعد المنشأ ، التى تجرى المفاوضات بشأنها ، هل يمكن أن نأخذ تقييما سريعا لها ؟

جمال بيومى

إذن سأبدأ بالجذور ثم أرتفع إلى الفروع ، من الناحية العملية ، ماهى القضية ؟ قضية الانفتاح فنحن ننفتح لأسباب خارجية وداخلية . نحن ننفتح على الخارج والجولة الأخيرة بأوروجواى عملت نقلة نوعية ومؤسسية فى التجارة الدولية . والسؤال يدور حول مدى تأثيرى فى التجارة الدولية ؟ ما مدى انتاجى الزراعى والصناعى منسوبا إلى الإنتاج العالمى ؟ الواضح أن حجم تجارتى وتأثيرى فى التجارة العالمية محدود. إذن نظرية المؤامرة لا أميل لها ، وإذا كانت هناك مؤامرة فلابد أن أستيقظ وأن أحدد مصالحى . فى الخارج تطورات كبرى ، تحدث فى العالم عمليات انقسام وعمليات تآلف واتحاد ، ننظر إلى البلقان وما يحدث فيها ، وننظر إلى أوروبا وما يجرى بها ، شقها الغربى يتآلف ومزيد من الأعضاء يرغبون فى الانضمام بينما أوروبا الشرقية تتساقط وتتفت. والغريب هو السرعة التى تحدث بها تلك التطورات .

عندما أحدد مصلحتى أحددها من منظور مصالحى الداخلية ، وآخذ فى اعتبارى طبيعة مشاكلى وأولها أننا من بين أسرع الدول انتاجا للمواليد - ٢,١ مليون نسمة سنويا - وسوق العمل فى مصر به ١٦ مليون عامل نحتاج منهم ٨ أو ٩ مليون ، أى مطلوب خلق وظائف لحوالى نصف قوة العمل الموجودة على الرقعة أو الخريطة المصرية ، بالإضافة إلى أنه مطلوب توفير ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف فرصة عمل سنويا . ولو أمكن توفير فرص عمل لكل هؤلاء سيكون انتاجهم أكبر بكثير من استهلاك ، أو من طلب ، الستين مليون مصرى من ذوى الدخل السنوى ٧٠٠ دولار للفرد ، لهذا لابد أن ننفتح على الخارج ، خاصة وأن وزن التجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى وزن كبير ، ففى الولايات المتحدة وزن التجارة الخارجية ٤ أو ٥٪ بينما نحن دولة تقارب وضع ألمانيا من حيث الوزن النسبى للتجارة الخارجية إلى إجمالى الناتج القومى ، فحوالى ٢٥٪ من الناتج القومى يأتى من التجارة الخارجية ، إذن لابد أن نفتح الأسواق الخارجية ، وإذا كانت قدرة تجارتنا فى التأثير على السوق العالمى صغيرة فالأفضل لنا الانفتاح على العالم الخارجى على أساس قواعد المنافسة .

وفتح الأسواق كان موجودا فى اتفاق التعاون مع المجموعة الأوروبية الموقع فى عام ١٩٧٧ ، لكنه كان يمثل طريقا فى اتجاه واحد من خلال اتفاقية تتيح دخول صادراتنا الصناعية إلى أوروبا بدون جمارك - ماعدا الغزل والنسيج لهم حصص بدون جمارك - والسماح للصادرات الزراعية فى شكل حصص وخلال مواسم محددة . اليوم استطاعت دول الاتحاد الأوروبى أن تجعل الجات الجديدة ، فى

إطار جولة الأوروجواى ، تعترف بوجود سياستها الزراعية المشتركة .وعلى ذلك فالوضع أننا حصلنا فى اتفاق ١٩٧٧ على حصص ومواسم لصادرات مصر الزراعية ، ثم استطاع الاتحاد الأوروبى أن يقنن سياسته الزراعية فى إطار الجات بحيث صارت غير متعارضة مع قواعد منظمة التجارة العالمية لعدة سنوات قادمة . ومن جهة أخرى فإن قواعد الجات الجديدة صارت تمنع التنازلات أو المزايا التى تقدم فى اتجاه واحد ، فأصبح من غير المسموح به لدولة أن تعفى صادرات مصر من الرسوم الجمركية دون أن تحصل من مصر على تنازل مقابل.

بالنسبة للصادرات الصناعية المصرية ، كنا نصدر من عام ١٩٧٧ بلا رسوم جمركية إلى المجموعة الأوروبية ولانعطيهم نفس الميزة لصادراتهم إلينا ، الآن أصبح لابد من وجود مزايا متبادلة .ولايجاد نوع من التوازن - لمقابلة اختلاف درجة النمو بين مصر ودول الاتحاد - فإن المزايا المتبادلة لاتكون متساوية ، وبالتالى فالسوق الأوروبى يفتح لصادرات مصر على الفور فى ظل الاتفاق الجديد، بينما نتدرج فى فتح السوق المصرى وإزالة الجمارك على وارداتنا من الاتحاد الأوروبى على مدى ١٢ سنة ، وعلى الجانب المصرى أن يهيىء نفسه لذلك . لقد بدأت هذه المسيرة من يوليو الماضى وجرت مناقشات فى القطاع الصناعى المصرى للتوصل إلى جداول التدرج فى الخفض الجمركى ، وهل يتم خلال ١٢ أو ١٥ سنة .وفى رأيى ، ورأى الكثيرين ، أن مانستطيع أن نفعله فى ١٥ سنة لايستحيل علينا فى ١٢ سنة ، وقد سألنا صناعات كثيرة فى مصر ، هل هناك صناعة لاتستطيع تأهيل نفسها خلال ١٢ سنة ؟

إذن معروض علينا حاليا إقامة منطقة تجارة حرة مصرية أوروبية فى إطار سياسة أوروبية متوسطية تتبناها الدول الأوروبية شمال البحر المتوسط كفرنسا وإيطاليا وأسبانيا واليونان على أساس أن لهم مصالح مع دول جنوب البحر المتوسط . وتشمل المنطقة ١٥ دولة أوروبية و١٢ دولة جنوب وشرق المتوسط .وفى نفس الوقت تفكر دول مثل ألمانيا وبريطانيا ودول الشمال فى الانفتاح على شرق أوروبا لأنه أقرب وعضو فى الأسرة الأوروبية . والجارى حاليا هو أننا نقيم الصلات أو العلاقات الرأسية : مصر/أوروبا ، وتونس/أوروبا...الخ ، والخطوة التالية أن تنشأ الصلات الأفقية بين الدول جنوب المتوسط .

وبالنسبة لتجارة السلع الزراعية ، فإن الجانب الأوروبى جاء إلى مؤتمر برشلونة ومعه ابتكاران جديدان على التجارة الخارجية :

- الأول أنه حاول محاصرة تطور صادرات جنوب البحر المتوسط من السلع الزراعية فى إطار شعار اقترح تضمينه فى إعلان برشلونة تحت مسمى "التدفقات التقليدية للتجارة" وهو أمر لايتفق مع قواعد الجات لأنه يحد من حرية التجارة. وقبل برشلونة بأسابيع قلنا إن هذا الإعلان غير متوازن ولايجب أن نوقع عليه ولا أن نتبناه . وتدخل وزير الخارجية المصرى وألزم المفاوض الأوروبى بألا يشكل ذلك قيدا على المفاوض المصرى فى موضوع المشاركة المصرية الأوروبية ، كلنا مازلنا واقفين أمام طريق صعب لأن هناك تبنيا واقتناعا قويا من الاتحاد الأوروبى بنفس السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة ، وقلنا للجانب الأوروبى أننا لانستطيع بأى معيار اقتصادى أن ندافع عن هذه السياسة لأن هذه سياسة حمائية لأسباب سياسية ,فيردون بأن لديهم ٣٪ من الناخبين الأوروبيين يعملون بالزراعة، ونرد عليهم بأن لدينا ٥٦٪ من الناخبين المصريين زراعا ، وقد جلسنا مع وفد منهم فى ضيافة الدكتور يوسف والى حيث قال أننا حكومة مزارعين وأن الذين انتخبونا مزارعين .

- والثانى يتعلق بمحاولة إيجاد نص يدور حول إعمال وحدود الرقابة الصحية والحجر الزراعى، وأمكننا تعديل النص بما يجنبنا أية نصوص غير محددة التفسير .

ونواجه حاليا شبه أزمة ولابد من التصعيد سياسيا للمستوى الذى يمكنه حسم موضوع منتجاتنا الزراعية، ومنتجاتنا الزراعية المصنعة وهى الصناعات الغذائية حيث يعتبرونها ضمن المنتجات الزراعية .

هذه هى مكونات الاتفاق بصفة عامة ،أو ما نعتبره قلب الاتفاق : صناعة ، وزراعة ، وسلع زراعية مصنعة . ولكى نتلافى الفجوة بين مستوى التنمية هنا وهناك يقوم ما يستكمل هذا القلب وهو التعاون المالى. حيث يقدم الجانب الأوروبى مساعدات مالية يضاعف بموجبها حجم هذا النوع من التعاون أربع أو خمس مرات عما هو عليه منذ ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٦ . إلا أنه يقدم المساعدات بطريقة أو أسلوب جديد ، أراه شخصيا ـ من وجهة نظر رجال الأعمال - أسلوبا أفضل. فما هو هذا الأسلوب ؟ فيما قبل كنا نستثنى المساعدات من مبدأ سنوية الميزانية فى علم المالية العامة الذى يقضى بأن المبلغ الذى يتقرر خلال السنة لايرحل رصيده إذا لم يتم إنفاقه حتى ٣٠ يونيو .فالنظام القديم أعطانى استثناء من هذا ، كان يعطينى كل خمس سنوات مبلغ فى حدود ٢٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية ، ويسمح هذا النظام بترحيل الرصيد الذى لم يستخدم خلال الخمس سنوات إلى الفترة التالية . فى النظام الجديد للتعاون المالى يطبق مبدأ سنوية الميزانية ، بحيث إذا لم أستخدم المبالغ

المتاحة فإنها لاترحل إلى العام التالى . والهدف هو تلافى تعطيل التمويل دون استخدام فيما يسمى بخط الأنابيب (أى قنوات التمويل) وهى مسألة كانت تلقى معارضة فى برلمانات الدول المانحة . وأصبح هناك مبدأ تحديد مشروعات وبرامج على أساس رؤية وتخطيط يحدد ماذا سأفعل بالمساعدات . لأن الحقيقة إننى أدعى ـ وأنا عشت اعتبارا من عام ١٩٧٤ مع بدايات المساعدات المالية الأجنبية – أن هناك نقصا واضحا فى التعامل مع موضوع التعاون المالى والمنح والقروض الميسرة . دائما أقول إن الجانب المصرى الذى يتفاوض مع أوربا أو مع ألمانيا أو اليابان يجب أن ينسق فيما بين الجهات المصرية المستفيدة أولا ، والمطلوب من ممثلى الجهات المصرية – الذين يجتمعون للتفاوض مع الطرف الأجنبى – أن يجتمعوا قبلها كجانب مصرى لتحديد أولويات التمويل وتحديد المشروعات ، وأن المشروع (أ) أو (ب) لماذا يحصل على تمويل من اليابان وليس من ألمانيا ؟ واحتمال وجود دولة ثالثة لديها صناعة أفضل فى هذا المجال . وأين رؤيتى لاستخدام هذه المساعدات؟

والواقع أنه لاتوجد حتى اليوم جهة فى مصر تضع هذه الرؤية بوضوح . وهنا يأتى دور هذا المبنى العظيم وهو وزارة التخطيط. لقد رأيت عشرات المشروعات ليست على الخطة ولكن يقال ليس هناك ضرر من إدراجها للاستفادة من تمويل أجنبى لذلك يضاف للخطة . وبالطبع فإن جزءا من التمويل والمساعدات التى تقدمها الدول المانحة يقع ضمن الترويج التجارى لإنتاجها ، فهى تروج لبضاعتها ، وقد نكون أو لانكون فى حاجة إليها. وأحيانا نتقدم بطلبات لتمويل بعض المشروعات، وأجد الطرف الأجنبى يعرض الموافقة على عدة مشروعات أخرى لديه دراسات عنها ، وبالتالى أترك له التصرف طبقا لأولوياته وليس طبقا لأولويات الخطة المصرية.

مؤخرا نجد أنه لابد أن نعرض بسرعة برامج كثيرة ومقنعة وملفاتها جاهزة لهذا الممول ولابد أن يكون المفاوض من جانبنا مؤهلا وقابضا على الموضوع . والذى يحدث الآن أننا نسارع بتقديم مشروعات وبرامج تنموية للطرف الأجنبى لكى نحصل على أكبر قدر من المساعدات لأنها أصبحت تقوم على مبدأ" من يأتى أولا تكون له أولوية الاستفادة من خدمة التمويل"، ومن الضرورى أنه فى ذهن المانح مؤشرات لحجم هذه المساعدات .وأنا شخصيا فى ذهنى المؤشر الذى يجب أن تحصل عليه مصر ، وهو فى حدود ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالى المساعدات الأوروبية لدول المتوسط . وهذا هو التعاون المالى الذى يشكل الركن الثالث لاتفاق المشاركة ، مع ركنى الزراعة والصناعة .

ونعرض بعد ذلك لأربعة موضوعات تمثل فى نظر الكثيرين أشباح الاتفاق ومخاوفه ،وهى :

- حماية الملكية الفكرية .
- قواعد المواصفات لأننا نتكلم عن الارتفاع بمستوى المواصفات .
- قواعد المنشأ .
- والموضوع الأخير هو قواعد المنافسة .

مسألة الملكية الفكرية موضوع ذو شقين : الأول فى مصلحتى وهو حماية الملكية الفكرية الخاصة بالاستخدامات التجارية لإنتاج الفنون والآداب والطباعة ، فنحن نعانى من سرقة مؤلفات نجيب محفوظ وإذاعة الأفلام المصرية فى الخارج بدون مقابل . هذا لابد من حمايته لأنه يمثل عائدا كبيرا وضخما . على الجانب الآخر يبدو أننا فى الصناعات الكيماوية لدينا موقف عكسى . ونريد هنا من يرصد لنا ميزانا محاسبيا ، نسبة الأرباح ونسبة الخسائر ، فربما يتضح لنا أن طريق حماية الملكية الفكرية طريق رابح ، ومن هنا يمكن أن تكون هناك آلية لتعويض الخسائر وتعظيم الأرباح .

بالنسبة للشق الذى آخذ فيه حقوق الآخرين مطلوب دراسة لأننى وقعت على الاتفاقيات المنبثقة عن الجات وغيرها وهناك مدد انتقالية تصل إلى عشر سنوات . وفى اتفاق المشاركة إشارة لهذا الموضوع. وتجرى الدراسة لتحديد ما إذا كانت الاتفاقيات الإضافية المطلوب منا الانضمام إليها سوف تضع قيدا على المدد والفترات الانتقالية ؟ وقد قال بعض القانونيين والفنيين إن انضمام مصر لهذه الاتفاقيات ينظم الإجراءات بالنسبة للاتفاقات التى نتمتع بعضويتها ، وأن الاتفاقيات الجديدة تخلق آليات تساعد فى تسجيل براءات الاختراع فى الدول الأعضاء ، ولو حدث عدوان على صاحب التسجيل فإنه لايحتاج إلى رفع قضايا فى كل الدول ، وإنما يستطيع استخدام هذه الآلية .

المواصفات لها شقان : شق إجبارى لا اعتراض عليه ويتعلق بصحة وسلامة المستهلك للسلعة. ومصر من الدول المحترمة فى موضوع المواصفات فيما يتعلق بحماية المستهلك بدنا وصحة . ففى مواصفات اللحوم مثلا تشترط مصر نسبة دهون لاتزيد عن ٥٪ بصفتها من الدول الحارة بينما يسمح فى جميع بلاد العالم بنسبة ١٠٪، وأنا كبلد حار والتخزين لدينا يواجه صعوبات نتمسك بـ ٥٪. والشق الثانى للمواصفات اختيارى ويتعلق بالذوق بمعنى البدلة بنى أو سوداء ، وصوف أو حرير ، وبأى طراز ، وهنا أعتقد أن السوق مفتوح وقد نجحنا فى الصناعات أن نقرب المواصفات بين

الجانبين ، وهذا مطلوب ويشجع على تنمية التجارة .

قواعد المنافسة ، وهذا هو الموضوع الثالث، الاتفاق يطلب منا تجنب إساءة استخدام المركز الاحتكارى ، بمعنى أن هيئة التليفونات تطلب سنترالات فلا تمنع المنافسة بين (أ) و (ب)من الموردين، وإنما تفتح السوق مادامت هناك توريدات ، وإذا أردت تشجيع المنتج المحلى هذا وارد وممكن وتستطيع تحديد فارق فى السعر لصالحه ، ولا أظن أن هذا سوف يسبب لنا مشكلة . فهناك مشروع ينظم الاحتكارات ويمنع الغش التجارى ، وكنت أود أن أسأل عنه الدكتور جويلى . وهناك نظام تشريعى أوروبى لسنا طرفا فيه ، وإذا كان هناك قانون مصرى فى هذا الشأن نطبق القانون المصرى .

الموضوع الأخير ، والذى سيكون له تأثير على التجارة والتصدير ولابد من دراسته ، هو "قواعد المنشأ" . وتطبق الدول العربية قواعد للمنشأ فى آخر اتفاق لها فى تونس عام ١٩٨٢ - ونحن لم نكن فى الجامعة العربية وقتها- أبرموا اتفاقية تسهيل التبادل التجارى والترانزيت تسمح بمكون محلى ٣٠٪ وفى بعض الأحوال ٢٠٪ ، وهذا قليل جدا بدرجة خطرة حيث يتيح إقامة صناعات منافسة على أبوابنا فى دول مجاورة وينافسوا صناعاتنا بصورة تهددها ، فهذه النسبة يمكن أن يغطيها التغليف والشحن والنقل . لهذا فإن قواعد المنشأ يجب أن تحدد نقطة التوازن فيها بحيث تضمن لمصر نسبة عالية من القيمة المضافة ، وفى النهاية فالنصيحة بالنسبة لقواعد المنشأ هى لاتعسرها بحيث لانستطيع صنعها أو تيسرها لدرجة أن غيرنا يصنعها ولانصنعها نحن .

وتتحدث قواعد المنشأ أصلا عن كيفية اكتساب السلعة لصفة المنشأ المصرى لتحصل على الإعفاء الجمركى ، هنا تظهر أهمية النسب . فنلاحظ أننا فى صناعة الإطارات نستورد المطاط من جنوب شرق آسيا ونصنعها بمكون أجنبى كبير جدا ، هنا لا تنظر القاعدة للنسب ، لأنك إذا غيرت البند الجمركى للمنتج لاينظر للنسب . والجلود مثلا نأتى بها خاما من أفريقيا ونصنعها شنطا وأحذية ونصدرها بمكون أجنبى مرتفع ، لكن الفكرة فى تغيير البند الجمركى، فيمكننا استيراد الخشب ونصدره كأثاث فيتغير البند الجمركى ويكتسب المنتج صفة المنشأ المصرى. وعندما أدرجت كل هذه القواعد عن كل صناعة وكل منتج ، ظهر ذلك فى مجلد ضخم وهذا ما أخاف بعض الصناعيين، وعندما درسناها مع اتحاد الصناعات وجدنا أنه لن تشكو صناعات كثيرة من هذه القواعد ، وأن بعض الصناعات طلبت تعديلات جارى دراستها .

وهناك قاعدة جديدة ومرنة ضمن قواعد المنشأ ، وهى قاعدة المنشأ التراكمى ، بمعنى أنه فى إطار اتفاقنا مع الاتحاد الأوروبى واتفاق تونس - مثلا - معهم ، فإننا لو حصلنا على خامة تونسية ذات منشأ تونسى وأدخلناها فى الصناعة المصرية تصدر للاتحاد الأوروبى مكتسبة صفة المنشأ المصرى شريطة عقد اتفاق للتجارة الحرة بين مصر وتونس. وفى الجولة الأخيرة للمفاوضات فى أبريل ١٩٩٦ ، كان هناك اجتماع خاص بقواعد المنشأ للتنسيق بين الأوروبيين و١٢ دولة متوسطية بينهم اسرائيل وتركيا وقبرص ومالطة وثمان دول عربية ، فالإخوة العرب سألوا لماذا لاننسق سويا ؟ واجتمعنا فى السفارة الجزائرية للتنسيق وعندما تكلمنا وجدوا أن خبراءنا على استعداد طيب ، ونجحت التجربة وقررنا الدعوة لعقد اجتماع للتنسيق بين الدول العربية المتوسطية فى القاهرة يومى ٥ و ٦ مايو ١٩٩٦ بإذن الله .

أخيرا هناك من يقول أن تونس فاتها أشياء فى اتفاقها ، أنا أقول إن تونس كسبت عامل الزمن فمن يسبق ربما تفوته بعض الأشياء الصغيرة وهو يتفاوض . تونس أسرعت وكسبت عنصر الزمن وأخذت هذا العام ١٩٩٦ خمسة أضعاف حجم المساعدات التى نالتها فى السنة السابقة.

ومصر تأتى بعد اثنين مفاوضين ، التونسى مضى بسرعة وبعده الإسرائيلى ، والإسرائيليون كما قد يتصور البعض لا يتركون شيئا للصدفة . فالمطلوب ألا أكون مسرعا مثل تونس وأن ألحق بإسرائيل ، وقد تفادينا ثلاثة أو أربعة أخطاء وقع فيها مفاوضو إسرائيل . فمثلا المطلوب منا الانضمام لبعض الاتفاقيات خلال ثلاث سنوات وأنا لاأستطيع أن أوقع نيابة عن مجلس الشعب وأقول سأكون عضوا فى هذه الاتفاقية خلال ثلاث سنوات . ولهذا اقترحنا صياغة أخرى نتعهد فيها بالرجوع إلى مجلس الشعب لاتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة للانضمام لهذه الاتفاقات.

أرجع فى كلمة ختامية وأقول هذا الجهد كله يبذل فى نفس اتجاه إصلاح الاقتصاد المصرى . نريد توليد ٦٠٠ ألف وظيفة سنويا ، ناتجهم ستكون التجارة الخارجية هى المنفذ الطبيعى له . وهناك من يسأل هل هناك اتفاق للمشاركة مع أوروبا يؤدى إلى "جات+" أو إلى "جات-" . الجات توصلنى فى فترة زمنية أن أنزل بالجدار الجمركى حتى ارتفاع معين ، ثم أنا مع شريكى التجارى الأول الذى يأخذ ٤٠٪ من تجارتى الخارجية نتفق على الوصول للتدرج بالجمارك لأدنى من ذلك . هناك دراسة جيدة قام بها البنك الدولى تقول إن ما وصلنا إليه ليس نهاية المطاف ، وأننا يجب ألا نكتفى

بالوصول إلى حد تبادل الإعفاءات الجمركية الكاملة مع الاتحاد الأوروبى فقط ، لكن يجب التدرج فى خفض الرسوم الجمركية فى اتجاه باقى الشركاء التجاريين ، ولابد أن تكون فى حدود النسب العالمية وأن تخفض فى اتجاه جميع الأسواق. وشكرا .

عبدالفتاح ناصف

شكرا سيادة السفير . الحقيقة كلام سيادتك - وكذلك كلام الدكتور جويلى - ذكرنى بطلبات وزارة الخارجية من وزارة التخطيط ، بمعنى أن تقول وزارة التخطيط رأيها فى الموضوعات التى تثيرها المفاوضات التى تحدثتم عنها . واشتركت فى هذه المناقشات ، وكان معنا الدكتور حمدى مسعود ، وكان هناك اتفاق واضح على أن كلام وزارة التخطيط ، أو وزارة الصناعة ، كوزارة لايكفى وإنما لابد من النزول إلى مستويات فنية أخرى حتى نستطيع أن نحدد الرؤية المصرية التى أشرت إليها سيادتكم ، وحتى نرتب البيت من الداخل على نحو ما أشار إليه الدكتور جويلى ، لأن القادر على أن يقول إن هذه الصناعة يمكن أن تظل قائمة كصناعة - ولا تموت - فى المنطقة الحرة هم الفنيون . نحن نعطى توجيهات عامة على المستوى الكلى ، لكن لابد من النزول وبسرعة للقواعد الصناعية المصرية . لو أن كل صناعة قالت رأيها : صناعة تستطيع خلال سنتين ، وأخرى تقول أنها تستطيع خلال ١٢ سنة، وثالثة تقول إنها لن تستطيع خلال ١٢ سنة . هذا سيعطى المفاوض المصرى القدرة على التفاوض من خلال رؤية مصرية متكاملة.

وكانت إحدى النقاط الأساسية التى أثرناها ضرورة أن تضيف قواعد المنشأ نسبة أكبر إذا تمت بين دول داخلة فى نطاق المنطقة الحرة ، وقلنا لماذا لاتتعاون مع المغرب وتونس ...الخ بحيث يمكن أن أتبادل بينى وبين المغرب ، وبينى وبين تونس، أو حتى بينى وبين إسرائيل إذا دعت الظروف إلى هذا مع مرور الوقت على أن يكون التبادل بينى وبين الدول العربية أولا .عندما أقول المكون المحلى بيشمل المكونات التى أخذتها من تونس أو المغرب أو دول أخرى تدخل فى نطاق المنطقة الحرة بالاضافة إلى المكون المصرى ، فتسمى هذه كلها المكون داخل المنطقة الحرة وهذا يساعد كثيرا فى عملية أن يكون لى دور فى المنطقة الحرة التى يغطيها موضوع الشراكة . والآن ندخل فى الجمارك .

محمود عبدالحى

أستأذنكم ، قبل الدخول فى الجمارك ، فى أن أضع القارىء معنا فى الصورة فيما يتعلق

بقواعد المنشأ التى نتحدث عنها . فهذا الموضوع له أهمية كبيرة فى تحديد مدى استفادتنا من أى اتفاقات للمشاركة مع أوروبا أو غيرها ، سواء فى تنمية صادراتنا أو فى التنمية الاقتصادية عامة . فمن المعروف أن هذه القواعد تنصرف إلى تحديد حدود دنيا لنسب المكونات المحلية فى منتجات البلد العضو التى تتمتع بالإعفاءات الجمركية التى تتقرر فى اتفاق للتعاون - سواء أخذ شكل المشاركة التى نتحدث عنها أم شكلا آخر من أشكال التكامل - يكون هذا البلد طرفا فيه . والأصل فى هذه القواعد أنها تستهدف أن يكون تداول الآثار الإنمائية الناتجة عن تحرير التبادل التجارى بين أطراف المشاركة، أو التعاون ، فيما بين هذه الأطراف مع حدوث أقل قدر من تسرب هذه الآثار للدول خارج إطار هذا التعاون . ومن المعروف أنه كلما زادت نسب المكونات المحلية (على مستوى العضو الواحد أو على مستوى مجموع أعضاء الاتفاق) كلما كان ما يعرف بالأثر التحويلى للتعاون أقوى وكلما استفادت الدول الأعضاء ، منفردة أو مجتمعة ، بالآثار الإنمائية لتحرير التبادل التجارى فيما بينها . وعلى الرغم من أن اتفاقيات الجات تنص على ضرورة امتداذ شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى كافة الدول الأعضاء بهذه الاتفاقيات بمجرد أن يقرره أى منها لصالح دولة أخرى ، إلا أن هذه الاتفاقيات تستثنى أشكال التكامل من هذا النص ، وما نتحدث عنه من شراكة يدور فى إطار إنشاء منطقة تجارة حرة تستفيد من هذا الاستثناء .

وأود أن أضيف ثلاث ملاحظات : الأولى ، تتمثل فى أننى أرى أنه وإن كان من المفهوم أننا فى مفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية نسعى إلى أن تكون نسب المكون المحلى المصرى (فى قواعد المنشأ التى يشملها اتفاق المشاركة) ليست مرتفعة لتتمشى مع ارتفاع نسبة المكونات الأجنبية فى الكثير من منتجاتنا فى المرحلة الحالية ، فإنه يتعين علينا فى مراحل لاحقة - يفضل أن نبدأها من الآن - زيادة نسب المكون المحلى المصرى فى منتجاتنا حتى يمكن الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الآثار الإنمائية لتحرير التجارة فى نطاق المنطقة الحرة الجارى التفاوض بشأنها.

الملاحظة الثانية ، تتمثل فى أنه وإن كانت فكرة المنشأ التراكمى تنقل مفهوم المكونات المحلية من نطاق البلد الواحد إلى نطاق مجموعة البلاد أعضاء اتفاقيات المشاركة - وذلك نوع من التيسير فى شرط المنشأ قد يفيد الاقتصاد المصرى فى المرحلة الحالية - إلا أن منتجينا ومصدرينا يجب من خلال أنشطتهم الفعلية أن يعطوا الأولوية للتراكم فى نسب المكونات المحلية من بين الدول العربية أعضاء اتفاقات المشاركة قبل اللجوء للحصول على المكونات من أطراف أخرى فى هذه الاتفاقات ، فالواقع أن الدول العربية هى الأحوج لأكبر قدر من الآثار الإنمائية لتحرير التجارة فى ظل

هذه الاتفاقات ، وحتى لاتظل فجوات مستوى النمو على حالها أو تزداد اتساعا .

الملاحظة الثالثة ، أنه يجب العناية بدراسة أثر تعدد اتفاقات المشاركة التى نحن أطراف فيها (مع أوروبا ، مع الولايات المتحدة ، وربما مع دول آسيوية ، فضلا عن احتمالات أن تنمو فرص لشكل من أشكال التكامل العربى). أقول يجب العناية بدراسة أثر هذا التعدد من زوايا محددة لعل أهمها قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا فى هذه الاتفاقات مجتمعة ، ومجالات التعارض أو التوافق فيما بينها ، والحفاظ على علاقات التشابك والتكامل القطاعية وتنميتها داخل الاقتصاد المصرى ، وتأثيرها على فرص تحقيق أشكال متطورة وجماعية من التكامل بين الدول العربية (مثل منطقة تجارة حرة عربية أو سوق مشتركة). وأصارحكم أنه ينتابنى الكثير من القلق على مستقبل الاقتصاد المصرى إذا لم تدرس مثل هذه القضايا دراسة وافية ومتعمقة حتى لانجد أنفسنا موزعين - ولا أقول ممزقين - بين التزامات هنا والتزامات هناك قد تؤثر سلبا على قدرتنا على أن تكون لنا استراتيجيتنا الخاصة لتحقيق التنمية بكل أبعادها .

السيد حمدى الشملى

ماقيل من أستاذنا الدكتور جويلى ، والدكتور مصطفى ، وسيادة السفير جمال ، استفدنا منه جميعا ، وأنا بالذات استفدت منه وأعتقد أن كلامى قد لايكون جديدا عليهم لأن كلامى سيكون على المستوى التطبيقى المتواضع .

جمال بيومى

بدون قطع كلامك أرجو أن تغطى لنا فلسفة خفض الجمارك والرسوم ، وهما قضيتان هامتان، وأنه من الصدف الجميلة أنه لأول مرة فى تاريخ التفاوض المصرى تشارك ٢١ وزارة واستطعنا التصرف بدون تنازع الاختصاصات .

السيد حمدى الشملى

هناك ثلاثة موضوعات ، وينقص هذا الاجتماع القطاع الخاص كما تفضلتم سيادتكم ، وقد حضرت اجتماعا نظمه البنك الأهلى المصرى وكان يضم القطاع الخاص ، وبالذات عن تصورهم لمشاكل التصدير ، وكما قال الدكتور جويلى كلهم يتكلمون عن مشاكل إدارية ويطلبون مزايا ، مزايا ضريبية، ولم يتطرقوا رغم أنهم قطاع خاص للإنتاج أو لتحسين الإنتاج ، وأصدروا فى النهاية